إشْكَالِيَّةُ التُّرَاثِ والحَدَاثَة

٤-١) مَدْخَل:

طَـوَالَ قَرْنَيْنِ من الزّمن كانتْ القضيّةُ الكُبْرى في «المُجْتمعات العربيّة» هي «قضيّة النَّهْضَـة»، وكانت الأسْئلـةُ الكُبْرى هي «أَسْئلـة النَّهْضَة»، ولكـن كُلّ مَشْرُوعات «الحَدَاثَة والتَّحْديـث» - بأشْكالِهـا الأدبيّـة والفِكْريّـة والسّياسيّـة والمادّيّة - فَشِلَتْ فـي أنْ تُحقِّقَ للأمّة العربيّة «مَشْرُوعَ النَّهْضَة» و«مَكَاسِبَ التَّنمية». لقد تَمَخَّضَ عن كُلِّ تلك «المُحاولات النّهْضَويّـة» مدارِس فِكْريّـة وقُوى شَـدٍّ وجَذْبٍ سياسـيٍّ واجْتماعيٍّ وثقافـيّ، وهي - في أساسِهـا ومَرْجِعيّاتِهَـا - تَنْبَثِـقُ عن تلـك «الإشْكَاليّة الكُبْـرى» التي انْتَصَبَـتْ في أعْماقِ الوِجْدَانِ والعَقْلِ العربيّ، وعُرِفَتْ باسْم «إشْكَاليّة التُّرَاثِ والحَدَاثَة»، أو «إشْكَاليّة الأصَالَةِ والمُعَاصَـرَة»، فقد وَصَفَهَا محمـد عابد الجابريّ بأنّها: (الإشْكَاليّـة المِحْوَريّة في الفِكْرِ العربـيّ)[١]، وأمّا زكي نجيب محمود فقد وَصَفَهَـا بأنّها: (أُمُّ المُشْكلات)[٢٠]؛ وهي تُمَثِّلُ ذلـك التَّشَابُكَ المُعَقَّدَ بين تداعياتٍ وِجْدانيّةٍ، وتداخُلاتٍ تُراثيّةٍ، وقضيّةِ الهُويّة، والدِّفَاعِ عنهـا ضِدّ «الفِكْرِ الغَازِي» القَـادِمِ من الغَرْب، ويَحْدُثُ ذلك في الوَقْـت نفْسه الذي تُمَثِّلُ فيـه مُعْطياتُ ذلك الغَرْبِ وإنْتاجِه - علـى مُخْتلف الأصْعِدَة - مِثالاً مَطْلُوباً في «التّنْمية»، ونَمُوذَجاً مَرْغُوباً في «النّهْضَة».

ذلـك مـا يُؤَكِّدُهُ محمد عابد الجابريّ وهو يُؤَطِّرُ لهـذه «الإشْكَاليّة» فيقول: (غير أنّ هـذا الحُضُورَ الأيديولوجـيّ للتُّرَاثِ في الوَعْـي العربيّ المُعَاصِر، وبمَعْنـىً آخَر اسْتمرار الدّعـوة إلى الأَخْذِ به كسِـلاحٍ أيديولوجيٍّ ضِدّ التّهْديد الخارجيّ ليس إلاّ وَجْهاً وَاحِداً من العُمْلَة. أمّا الوَجْهُ الآخَرُ، وهو الأكْثر وَقْعاً وثقلاً على الوَعْي واللاوَعِي العربيّيْن في العَصْرِ

الحاضِـر، فهو ذلـك الشُّعُورُ الدّرامي بعُمْـقِ الهُوّة التـي تَفْصِلُ بين التُّـرَاثِ ومضامينه المَعْرفيّـة والأيديولوجيّـة والمِعْياريّة، وبين الفِكْـرِ العَالَميّ المُعَاصِـرِ ومُنْجزاته العِلْميّة والتِّقنيّة ومعاييره العَقْليّة والأخْلاقيّة)[1].

لقد ذكرنا، في الفَصْل الأوّل من هذا الكِتاب، أنّ هذه التّدافُعات والتّيارات والمُحاولات تَمَخَّضَتْ - منْذ مَطْلعِ القَرْنِ التّاسع عشر الميلاديّ - عن ثلاث مدارِس رئيسة:

١) «**المَدْرَسَـةُ التُّرَاثيّـة**»: وهي اتِّجَاهٌ رَافِضٌ لكُلِّ ما هو جديدٌ، ومُتَقيِّدٌ بـ«التُّرَاث»، ويرى في كلِّ جديدٍ وَافِدٍ من الغَرْبِ تَهْديداً للهُويّة والدِّين والأخْلاق.

٢) «**المَدْرَسَةُ الحَدَاثيّة**»: وهي اتِّجَاهٌ رَافِضٌ لـ«التُّرَاث» إذْ يراه عقبةً تُعيقُ اللّحاق بالرّكْبِ الحضاريّ المُنْطَلِق بخُطُواتِ «العِلْم» المُتسارِعة، وتحدّياتِ «العَصْرِ» المُتفاقِمة.

٣) «**المَدْرَسَةُ التَّوفيقيّة**»: وهي اتِّجَاهٌ يرى ضرورة الجَمْعِ بين «الحُسْنَيَيْن»؛ فيَحْرِصُ على الحِفَاظِ على «الهُويّة الإسْلاميّة» وقِيَمِهَا وتُرَاثِهَا، وفي الوَقْتِ نفْسه يَسْعَى إلى الاسْتِفَادَةِ من المُعْطياتِ العِلْميّة والإنْجازات التِّقنيّة في «النَّمُوذَجِ الغَرْبيّ».

لقـد تصارعتْ هـذه المدارِسُ علـى مـدى قَرْنَيْنِ من الزّمـن، ولكنّهـا -كُلُّهَا دون اسْتِثْنَـاءٍ - فَشِلَتْ فـي تَحْقيقِ أيِّ إنْجازٍ يُذْكَـرُ على طريق «النّهْضَـة» بالرّغْم من التّقدُّم المُذْهِلِ في أنْمَاطِ حياةِ «المُجْتمعات العربيّة» وأشْكَالِ تَعْليمِهَا وتفاعُلاتِ بشرها، إلاّ أنّها بَقِيَـتْ رهينةً لعطـاءاتِ الآخَرين، وحبيسةً لأنْمَـاطٍ اسْتِهْلاكيّةٍ علـى المُسْتويات الفِكْريّة والماديّة والاجْتماعيّة والإعْلاميّـة وغيرها، وراحتْ تُراوحُ مكانها حول خِلافاتِها الأزليّة، وصِراعاتِها الجَدَليّة، وتناقُضاتِها الحياتيّة.

٤-٢) مُصْطلحاتُ «الإشْكَالِيّة» ومَآزِقها:

بدايـةً يَنْبَغِي - في رأْيـي[١٠٩،٦٠] - أنْ نَضْبِـطَ مُصْطلحاتنا لنتمكَّنَ مـن فَهْمِ أبْعَادِ «الإشْكَاليّـة» المَطْرُوحَـةِ التـي أطْلَقَ عليهـا بعْضهم اسْـم «إشْكَاليّة التُّـرَاثِ والحَدَاثَة»،

وأَطْلَـقَ عليها آخَرون مُصْطلح «إشْكَالِيّة الأصَالَةِ والمُعَاصَرَة»، ولي بعض التَّحَفُّظَاتِ على المُصْطلح الأخير ستتَّضِحُ مُبَرِّرَاتُهَا في سِياق هذا المَبْحَث. وأمّا المُصْطلحاتُ المَطْلُوبُ ضَبْطِهَا وتَحْريرِها فهي:

١) **الأصَالَة:** هي: (الْتِزَامُ الثّقافة والفِكْر والمُجْتمع بأُصُول تَشْكيلِ بِنْيتِهَا الدّاخِلية الهيكليّة، ويَلْتَفُّ حولها ويَرْتَكِزُ إليها الجِسْمُ الثّقافيّ العامّ، وتتعيَّنُ هذه الأُصُولُ بجُمْلَـةٍ من المفاهيم المِحْوريّة والقِيَم الأساسيّة التي تُمَيِّزُ ثقافةً ما عن غيرها من الثّقافـات. و«الأصَالَةُ» بهذا المَعْنَى تُناقِضُ الاغْتِـرَابَ الثّقافيّ والاسْتِلابَ الفِكْـريّ)[١٦]. وهـذا يَعْنِـي أنّ «الأصَالَةَ» فـي «المُجْتمعات العربيّـة» تَنْطَلِقُ – بالضّرورة – من قِيَمِ الإسْلام الكُلِّيّة وتصوُّراته وضَوابِطه.

٢) **المُعَاصَرَة:** تَعْنِي «التّزَامُن»، وبالتّالي فهي تَحْديدٌ شَكْلِيٌّ لا يَقْتَرِنُ – بالضّرورة – بتفاعُلاتٍ جوهريّةٍ بين الأطْرافِ المُتَزَامِنَة.

٣) **التُّرَاث:** هو: (ذلك الطَّيْفُ الوَاسِعُ والمُتَنَوِّعُ من المَوروُثَاتِ التي تَلَقَّفَهَا «الخَلَفُ» عـن «السَّلَف»، وهـي تُغَطِّي مِساحـاتٍ رَحْبَـةً ومُتَشَعِّبَةً من القضايـا والعادات والأفْكار والمُمارَسات وغيرها؛ فهي تَشْمَلُ «التُّرَاثَ المادِّيّ» مثل المَواقِع الأثريّة والمُـدُن التّاريخيّة والمتاحِف والتُّرَاث المِعْمَاريّ، كمـا تَشْمَلُ «التُّرَاثَ الفِكْري» فـي المجالات الأدبيّـة والثَقافيّـة والفِقْهيّـة والاجْتماعيّة (العـادات والتّقاليد والأزْيـاء والمَطْبَخ والأعْرَاس) والشّعْبيّـة والعِلْميّة والفلْسفيّـة وغير ذلك من الأنْشطـة البشريّة الحياتيّة. وبذا نجدُ أنّ «التُّرَاثَ» ليس كُتْلَةً وَاحِدَةً مُتماسِكَةً يُنْظَـرُ إليه نَظْرةَ الرَّفْضِ الكُلّيّ، أو القَبُـولِ الشّامِل، ولكن تَبْقَى المُشْكِلَةُ في ما نَضَعُهُ من «معايير» للرَّفْضِ والقَبُول، وهي جُزْءٌ من طبيعة «الإشْكَالِيّة» القَائِمَة.

٤) **الحَدَاثَـة:** هـي حركةُ المُراجَعَـةِ والتَّجْديدِ والنّقْـدِ والتّحْليلِ وإعْمَـالِ «العَقْلِ» فـي الحياةِ والفِكْـرِ والعقائِدِ والكَوْن، وهـي حركةٌ انْطَلَقَتْ فـي أوروبا مع بروز «عَصْرِ النَّهْضَة» في القَرْن الخامس عشر الميلاديّ، ولها إنْجازاتُها وإشْكالاتُها

وتداعياتُها وخُصُوصيّاتُهـا وصِراعاتُها، ويَنْضَوِي تحت عباءتها - في مَفْهُومِهَا العـامّ - مُخْتلـف أشْـكَالِ «الحَدَاثَـة» بأنْمَاطِهَا الأدبيّـة والفِكْريّـة والسّياسيّة والاجتماعيّـة. وأمّـا «الحَدَاثَةُ»التـي شَغَلَـتْ «العَقْـلَ العربيّ» فقـد كانتْ - وما زالـتْ - مَسْؤولةً عـن تَرَاجُـعِ «المُجْتمعات العربيّـة» في التَّعَامُلِ مـع مُعْطياتِ «الحيـاة الحديثة» - كما سيتَّضِحُ في هذا الفَصْـل -؛ وذلك لانْضِواءِ «الحَدَاثَةِ العربيّـة» تحت الإطار الكلاميّ نفْسـه الذي وجدنا أنّه يُمَيِّـزُ «الثّقافة العربيّة» ويَعُـوقُ حركتهـا؛ فاهْتَمَّ «العَقْـلُ العربـيّ» بـ«الحَدَاثَة الأدبيّة والفنيّـة واللغويّة» التـي انْطَلَقَتْ في أوروبا في أواخِر القَرْن التّاسع عشر الميلاديّ، وبَلَغَتْ ذُرْوَتَهَا فـي الرُّبْعِ الأوّل من القَـرْن العشرين، وتَضُمُّ مذاهِبَ مُخْتلفـةً في الفنّ والأدب كالمُسْتَقْبَلِيّة والتَّصْويريّة والانْطِباعيّة والسِّرْياليّة والرَّمْزيّة والوَاقِعيّة وغيرها. وأمّـا ما أَصْبَـحَ يُهَيْمِنُ على «السّاحَةِ الحَدَاثيّة» في مَطْلَـعِ «الأَلفيّة الثالثة» فهي «الحَدَاثَة السِّياسيّة» بتوجُّهاتِها الليبراليّة والعَلْمَانيّة والدِّيموقراطيّة.

وبالتّأمُّـلِ الموضوعـيّ لمَسَـارِ الخِطَابَيْـن «التُّرَاثـيّ» و«الحَدَاثيّ» فـي تفاعُلاتِهما مـع مُشْـكلاتِ «المُجْتمعات العربيّة» نجـد أنّهما وَقَعَا في مَـآزِق فِكْريّةٍ صَعَّـدَتْ من حِدَّةِ الخِطَابَيْن، وعَمَّقَتْ من تَنَافُرِهِمَا إلى درجة الصِّرَاعِ والمُنَازَلَة، ممّا كان له دَوْرٌ رئيسٌ في إعاقةِ «التَّفاعُلات النَّهْضَويّة» وإجْهَاضِ «الرُّؤى التّنْمَويّة».

٤-٢-١) مَآزِق «الخِطَاب التُّرَاثيّ»:

من أبْرز مَآزِقِ «الخِطَابِ التُّرَاثيّ» - في رأْيي[١٠٩،٦٠] - ما يلي:

١) الخَلْـطُ بين «التُّرَاثيّ» و«الأصيل»؛ فليس كُلُّ شَأْنٍ «تُرَاثيٍّ» أصيلاً، وليس كُلُّ أَمْرٍ «تُرَاثـيٍّ» مُقَدَّسَاً وجديراً بالمُحَافَظَةِ عليه والدِّفَاعِ عنـه والاسْتِمَاتَةِ في سبيله، وهذه إحْدى نقـاط تَحَفُّظِي على إطْلاقِ مُسَمَّى «إشْكَالِيّة الأصَالَةِ والمُعَاصَرَة»؛ فـ«المُعَاصَـرَةُ» هـي التَّزَامُنُ الذي لا يَفْرِضُ - بالضّـرورة - تفاعُلاتٍ قويّةً بين

الأَطْـرَافِ المُتَزَامِنَـة، كمـا أنّ «الإشْكَالِيّـة» سـوف تَنْتَفِي - بالضّـرورة - إذا اسْتطعنـا التّمْييز بيـن «الأصيل» في المقاصِدِ والثّوابِـت، وبين تلك التّراكُمَاتِ التّاريخيّة والاجْتماعيّة التي كانتْ بِنْتَ ظُرُوفِهَا وحَصِيلةَ زمانِها، ولكنّها تَشَبَّثتْ بعَرَبَـةِ التّاريـخ لتُغَبِّشَ الرُّؤية، والْتَصَقَـتْ بعَجَلاتِهَا لتُعِيـقَ الحركة. وفي هذا السِّيـاق يَطْرَحُ برنارد لويس رؤيتـه فيقول: (كثيراً ما تَتِمُّ الإشـارة إلى السُّؤال عمّـا إذا كان الإسْلامُ عقبةً أمـام الحُريّة، والعِلْم، والتَّنْمية الاقْتصاديّة، وكيف كان بإمْـكان المُجْتمع المُسْلِم في الماضي أنْ يكون رائِداً في كُلٍّ هذه المجالات الثّلاثـة، وحَـدَثَ هـذا في الوَقْـت الـذي كان المُسْلِمـون أقْرب فيـه بكثيرٍ إلى مصادرِ وإلْهَامِ عقيدتهم عن الوَقْتِ الرّاهِن؟. ولقد طَرَحَ بعضهم السُّؤالَ بشَكْلٍ مُخْتلفٍ: (فليس السُّؤالُ هو «ماذا فَعَلَ الإسْلامُ بالمُسْلِمين؟»، ولكن «ماذا فَعَلَ المُسْلِمون بالإسْلام؟») [٣].

إنّ مُعْظَـمَ مُكَوِّنَاتِ«التُّـرَاث» الذي يدورُ حوله كثيرٌ مـن الجَدَل، ويَسْتَنْزِفُ الطّاقـات والجُهُود، هـو تراكُمَاتٌ تاريخيّـةٌ لاجْتهاداتٍ بشريّـةٍ وتفاعُلاتٍ عبْر «الفِعْـلِ» و«رَدّ الفِعْـل» في حِقَبٍ مُخْتلفـةٍ من «الزَّمان»، وجُغْرافيّـاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ في «المكان». ومَرَّةً أُخْرَى يَتَجَلَّى هنا دَوْرُ «البُعْدِ الزَّمَكانيّ» في تَكْريسِ «أَزْمَةِ الثّقافة العربيّـة»؛ فليستْ كُلُّ التّجارِبِ والاجْتهاداتِ الإسْلاميّـة - عبْر القُرُون - مُؤهَّلَةً لأنْ تكـون ذات فَاعِليّةٍ في هذا «الزَّمان» وهذا «المكان»، وليستْ كُلُّ الصِّراعاتِ السِّياسيّـة، وحُرُوبِ السُّلْطَة، وآراءِ العُلمـاء، نماذجَ مُناسِبَةً لوَقْتنا الحَاضِر في فِكْرِها ومفاهيمِها ومُعالَجاتِها.

٢) «النَّزْعَـةُ التَّبْسيطيّـة» التي تُهَيْمِـنُ على تَفْكيرِ «الخِطَابِ التُّرَاثـيّ» عبْر تَبْسيطِ التّحدّياتِ المُعَقَّدَةِ والتّداخُلاتِ المُتَشَعِّبَةِ التي تُواجِهُ العَالَم عامّةً، والمُجْتمعات العربيّـة خاصَّةً، وهذه النَّزْعَـةُ جَعَلَتْهُ خِطاباً هَائِماً، عَائِمـاً، غَائِماً؛ فهناك - مثـلاً - طَـرْحُ شِعاراتٍ مِثْـل «الإسْلامُ هو الحَـلّ»، أو «العَوْدَةُ إلـى ما كان عليه السَّلَـف»، أو «الإسْـلامُ صَالِـحٌ لـكُلِّ زمـانٍ ومـكانٍ»، أو اخْتِزالُهَـا فـي عناوين

عامّـةٍ كالصِّـرَاعِ بيـن «الحَـقّ والبَاطِـل»، وبيـن «الإيمـان والكُفْـر»، أو «نظريّة «الفُسْطَاطَيْـن». وهكـذا تَضْمَحِلُّ، أو تتلاشى، في هذه العناويـن البَرّاقة الأبْعَادُ الثّقافيّة والجَوانِبُ الحضاريّة والاعْتباراتُ الزّمانيّة والبرامِجُ العمليّة التّنْفيذيّة، وتَخْتَفِي أوْجُهُ القُصُورِ الحقيقيّةِ المُتَمَثِّلةِ في التَّخَلُّفِ الإنْتاجيّ، والقُصُورِ العِلْميّ، والضَّعْفِ التِّقنيّ، والمُشْـكلاتِ التّنْظيميّة والاجْتماعيّة والاقْتصاديّة، وغير ذلك مـن تَعْقيداتِ «الحيـاة المُعاصِرَة» وتشعُّباتِهَا، وكما يقولُ محمـد الميلي: (فِكْرَةُ الحِفَـاظِ على «الأصَالَةِ» لم تَتَحَـوَّلْ إلى مَشْرُوعِ تَأْصيلٍ يَتَـلاءَمُ مع الانْفِرَاسِ في العَصْر، واسْتِنْبَاتِ مُحيطٍ مُلائِمٍ للاسْتِفَادَةِ القُصْوى من التّعاطِي مع الغَيْر)[٨].

٣) الانْفِصَامُ المُـرَوِّعُ بين التّنْظيرِ والمَواعِظِ والقِيَم، وبيـن المُمَارَسَاتِ الحياتيّة والتّفاعُـلاتِ اليوميّة، ممّا يُؤدِّي إلى فُقْدَانِ قَدْرٍ كبيـرٍ من المِصْدَاقيّةِ والقُدْرَةِ على التّأْثير، وذلك نتيجةً لغِيَابِ القُدْوَة؛ فبَقِيَتْ عناصِرُ التّنْظيرِ - في مُعْظَمِهَا - مَحْصُورةً فـي الوِجْدَانِ، ومُخْتَزَنَةً في الذَّاكِرَةِ، ويَتِـمُّ اسْتدعاؤها كُلّما دَعَتْ إليهـا الحاجـة أو المُنَاسَبَة؛ وأمّا في أيـامِ المِحَنِ والأزمـات، فإنّها - غالباً - ما تكون مَصْحُوبَةً بعُنْفٍ شديـدٍ، واضْطِرَامٍ للمشَاعِر، واضْطِرَابٍ في التّفْكير، وهَوْجَائيّةٍ في «رُدودِ الفِعْل».

٤) «التَّوَجُّـهُ الأَحَادِيّ» الـذي يتعاملُ مع مُخْتلـف أوْجُهِ الحياة وكأنّـه يَحْتَكِرُ الحَقَّ الأبديّ والحقيقة المُطْلَقَة، ولقد كان لهذا التَّوجُّهِ الكثير من «رُدودِ الفِعْل» النَّشَازِ والنّتائِـج السَّلْبيّة التـي تَجَلّتْ على طَرَفَيْ نقيض: طَـرَفُ «التَّطَرُّف والإرْهاب»، وطَـرَفُ «التّفْريط والتَّمَرُّد علـى القِيَم». وللأمانة والموضوعيّـة يجب أنْ نقول إنّ هـذا «التَّوَجُّه الأَحَادِيّ» لم يُصْبِحْ حِكْراً فقط على «الخِطَابِ التُّرَاثيّ»، ولكن أَثْبتَـتْ التّجارِبُ أنّـه - أيضا» - من خصائِص «الخِطَـابِ الحَدَاثيّ» ليَتَّضِحَ أنّ المُشْكِلَةَ في الأساس هي «مُشْكِلَةُ ثقافة».

٤-٢-٢) مَآزِق «الخِطَاب الحَدَاثيّ»:

يُعَانِي مُصْطَلَحُ «الحَدَاثَة» من مُعْضِلَةٍ في الماهيّة، والتّاريخيّة، والوظيفيّة؛ فـ«الحَدَاثَةُ» ليستْ كما تَعَرَّفَ عليها «العَقْلُ العربيّ» مُخْتَصَّةً فقط بالنّقْدِ والأدبِ والفُنُونِ ونُظُمِ السِّياسة ومُشَاكَسَةِ القِيَمِ السّائِدَةِ في المُجْتمع، وهي لا يُمْكِنُ اخْتِزَالُهَا في تلك المُصْطلحات المَطَّاطَةِ التي تَضْطَرِمُ على السّاحة مثل «الليبراليّة» أو «العَلْمَانيّة»، ولكنّها - في أَصْلِهَا الغَرْبيّ - تُشِيرُ إلى صِيغٍ عديدةٍ دَالَّةٍ على الحضارة والتّقدُّم والتّغْيير.

لقد عَشِقَ «العَقْلُ العربيّ» بعُنْفوانٍ، أو كَرِهَ باحْتِدام، ذلك المُحْتوى الأدبيّ والفنيّ والنّقْديّ والسّياسيّ لمَفْهُوم «الحَدَاثَة»، ولقد حَصَلَ إرْبَاكٌ كبيرٌ حول هذا المُصْطلح بسبب تَعْريب مُصْطَلَحَيّ «modernity» و«modernism»؛ إذْ اعْتَقَدَ بعضهم أنّهما مُصْطَلَحٌ وَاحِدٌ فتمّ تَعْريبهما بكلمةٍ وَاحِدةٍ وهي: «الحَدَاثَة»، ومَيَّزَ آخَرون بين «الحَدَاثَة»: modernity»»، وبين «الحَدَاثَويّة» أو «الحَدَاثَانيّة»: «modernism»[٦١]؛ فالأوّلُ، لا يَتَقَيَّدُ باشْتِراطاتٍ مَذْهَبِيّةٍ، أو مَفْهُومِيّةٍ، أو أدب أُمّةٍ مُعَيَّنَةٍ، ولكنّه يتعاملُ مع الأدوات والوسائِل لتَغْيير أنْمَاطِ الحياة والتّفْكير والتّفاعُل البشريّ وتَطْويرها؛ وأمّا الثّاني، فإنّه يَدُلُّ على حركةٍ أدبيّةٍ ونَقْديّةٍ لها سِياقاتُها التّاريخيّة والمَعْرفيّة، ومعاييرُها الفنيّة والنّقْديّة.

إنّ الصِّراعاتِ الطّويلة والتّغيُّراتِ الدّراميّة والجِذْريّة في الغَرْب - منْذ نُشُوء «عَصْر النّهْضَة» في أوروبا - جعلتْ من «الحَدَاثَة» أداة تصادم مع النِّظام الفِكْريّ والقِيميّ والسُّلْطَويّ والسّياسيّ، ووسيلة هُجُومٍ على كُلِّ ما هو تَقْليديٌّ وتُرَاثيٌّ. ولقد حافظ «الحَدَاثيّون العرب» على هذه «الخِصَال الغَرْبيّة» عند إسْقَاطِ «الحَدَاثَة» على الوَاقِعِ العربيّ واعْتبروها الجُزْءَ الأهمَّ من «طبيعة الحَدَاثَة»؛ فـ«الحَدَاثَةُ» عنْد أدونيس هي التي: (تُمَارِسُ تَهْديماً شَامِلاً للنِّظَامِ السّائِدِ وعَلاقَاتِه، أَيْ نِظَامُ الأفْكار)[٦٢]. ويقول: (لا تَنْشَأُ الحَدَاثَةُ مُصَالَحَةً، وإنّما تَنْشَأُ هُجُومَاً، تَنْشَأُ - إذاً - خَرْقاً ثقافيّاً جِذْرِيّاً وشَامِلاً لما هو سَائِد)[٦٣].

نَسْتطيعُ أنْ نَفْهَمَ كُلَّ هذا الارْتِباك حول ماهيّة مُصْطلح «الحَدَاثَة» وتاريخه ووظيفته في إطار الحقيقة الكَامِنَةِ في «البُعْدِ التّاريخيّ» لمَفْهُوم «الحَدَاثَة»، لأنّه ليس

بالإمْـكان فَصْلُ «الحَدَاثَةِ» عن تاريخهـا الأوروبيّ حيث انْطَلَقَتْ - تاريخيّـاً - مع «الثّوْرَةِ الفرنْسيّـة» في عام ١٧٨٩م، واعْتَمَدَتْ تَغْيير النِّظَام السّياسيّ، وتَبَنَّتْ مبادئ «الليبراليّة» و«العَلْمَانيّة». لقد كانتْ «الحَدَاثَةُ» تَتْويجاً لمَراحِل مُتَدَرِّجَةٍ مَرَّتْ بها «المُجْتمعات الغَرْبيّة» منْـذ «عَصْرِ النّهْضَة» فـي القَرْنَيْنِ الخامس عشر والسّادس عشـر الميلاديّ، ثمّ عصور «الثّوْرَةِ العِلْميّة»، و«التّنْوير»، و«الثّوْرةِ الصّناعيّة»، حيث يُمْكِنُ أنْ يُطْلَقَ على هذه المراحِل التّاريخيّة اسْم «عَصْر التّحْديث»، وهو المُتَمَثِّلُ - في المقام الأوّل - بتَغْييرِ أدوات الإنْتاج الماديّة في المُجْتمع ونُظُمِه وآليّاته وعَلاقَاته، وتَحَوُّلِ «المُجْتمعات الغَرْبيّة» من مُجْتمعاتٍ زِراعيّـةٍ إقْطاعيّـةٍ إلـى مُجْتمعـاتٍ تِجَاريّةٍ، ومن ثـمّ إلى مُجْتمعـاتٍ صِنَاعيّـةٍ، مَعْرفيّةٍ، رَأْسماليّةٍ، وإمْبرياليّة.

أمّـا تاريـخُ «الحَدَاثَةِ العربيّـة»، فيُوجَزُ بأنّه مُرْتَبـطٌ بالهزائِمِ السّياسيّـة والفِكْريّة والنّهْضَويّـة التي تَرَعْرَعَتْ في ظِلِّهَا صِراعاتُ «الحَدَاثَةِ»، حيث دَخَلَ فريقٌ على «الحَدَاثَةِ» من زاوية الفَنّ والشِّعْر والأدب والنّقْد والرّواية مُتَوَهِّمَاً أنّ في ذلك المَدْخَلِ أسْلوباً فَاعِلاً للتّأْثيرِ على «البِنْيَةِ الثقافيّة» وإدْخَالِ العَالَمِ العربيّ في رُوح «الحركة النّهْضَويّة العالَميّة»، وآخَـرون دَخَلُـوا إلى «الحَدَاثَةِ» مـن مُنْطَلَقِ الحُريّـات والمُسـاواة والدِّيموقراطيّة، وكان مـن الطّبيعي أنْ يَنْتُجَ «رَدّ فِعْلٍ» مُضَادٍّ لهذه «الحَدَاثَـة الدَّخيلَة»، واعْتبارها تَهْديداً للقِيَم والهُويّـة؛ ولذا تَصَـدَّى «التّيارُ المُحَافِظُ»، الـذي يُمَثِّلُ قطاعاتٍ وَاسِعَـةً من «المُجْتمعات العربيّة»، لما حَسِبَهُ تَهْديداً لكيانه وتطلُّعاته.

إنّ أبْرز نِقاط الضَّعْفِ في «المَشْهَدِ الحَدَاثيّ العربيّ» هو أنّه - انْطلاقاً من «الطّبيعة الكلاميّـة» لـ«الثّقافة العربيّة» - حَصَـرَ «الحَدَاثَةَ» في مَفْهُومٍ ضَيّقٍ، وهـو المَفْهُومُ الفَنّيّ والنّقْـديّ والأدبيّ، والجِدَالُ اللفْظيّ التّنْظيريّ والصِّـرَاعُ السّياسيّ، فراح «أَهْلُ الحَدَاثَةِ» يتمثَّلُون حَدَاثَةً فنيّةً وأدبيّةً نقْديّةً عربيّةً، وبذلك وقعوا في أرْبعة مَزَالِق[٦٠]:

١) لقـد كانتْ «الحَدَاثَةُ الفَنيّة والأدبيّة» و«الحَدَاثَةُ السِّياسيّة» وغيرهما من أشْكَالِ «الحَدَاثَـةِ» في أوروبـا نِتَاجَاً، وليستْ سببـاً؛ فهي نِتَاجُ تفاعُـلاتٍ طويلة الأمد

لهـا جُذُورٌ تاريخيّةٌ ودِينيّـةٌ وفِكْريّةٌ وسياسيّةٌ وعِلْميّةٌ فـي التّفاعُلاتِ الأوروبيّة منْـذ القَـرْنِ الخامس عشـر الميلاديّ، وهي وليـدةُ تطوُّراتٍ عميقـةٍ وتحوُّلاتٍ مُضْنيـةٍ من تجـارِبِ التّقدُّمِ الصّناعـيّ والجُهْدِ العِلْمـيّ والمُعَالَجَاتِ الفِكْريّة والمَخَاضِ السّياسيّ، وهي بذلك تُعَبِّرُ عن أوْجُـهِ التَّحَوُّلِ الجِذْريّ الذي حدث في وَاقِـعِ «العَالَمِ الغَرْبيّ» وسِياقاتِه التّاريخيّـة، وانْعَكَسَ كُلُّ ذلك – فيما بعْد– علـى مسـاراتِ «العَالَمِ الغَرْبيّ» فـي الأدب والسّياسـة والفِكْـرِ والثّقافة. ولذا فـإنّ «التَّحَوُّلات النّهْضَويّـة الكُبْرى» في أوروبا لم تكنْ نِتَـاجَ «الحَدَاثَةِ الأدبيّة» وغيرهـا من حَدَاثَةٍ فِكْريّةٍ أو سياسيّـة، ولكنّها كانتْ نِتَاجاً لحَدَاثَةٍ أَشْمل وأَعَمّ وأَعْمق ضَرَبَتْ في جُذُورِ المُجْتمع، ليتمخَّضَ عنها في النّهاية – بعد عناءٍ طويلٍ وصِراعـاتٍ مريرةٍ وتَضْحياتٍ جَمَّةٍ – الوَاقِعُ الغَرْبيُّ الرّاهِنُ بإنجازاتِه ونَهْضتِه وحيويّتِه وحَدَاثَاتِه المُتنوِّعة.

وهكـذا أَغْفَلَ «الحَدَاثيّون العـرب» أثر «التَّسَلْسُلِ التَّاريخـيّ»، وخُصُوصيّة «التّجْربـة الأوروبيّة»، وهَيْمَنَـةَ «الفِكْر العِلْميّ»، وطبيعـة «التَّفاعُلِ الاجْتماعيّ» لـ«الحَدَاثَـة»، وخلطـوا بيـن «الزَّمان» و«المـكان»؛ فقبْـل أنْ تَمُـرَّ مُجْتمعاتُهم بثَوْرَاتِهَـا العِلْميّـة والتِّقنيّة والصِّناعيّة، وما يَرْتَبِطُ بها مـن تَحَوُّلاتٍ اجْتماعيّةٍ وسياسيّـةٍ واقْتصاديّةٍ، انْغَمَسُوا فـي «الحَدَاثَةِ الأدبيّـة» و«الحَدَاثَةِ السِّياسيّة» بأشْكَالِهِمَـا المُشَاكِسَةِ وأَنْمَاطِهِمَا المُنَاكِفَـة. والأَدْهَى من ذلك عدم إدْراكهم بأنّ «النّهْضَـةَ الغَرْبيّة»، بكُلِّ أشْكَالِهَـا الإنْتاجيّة والعِلْميّـة والتّقنيّة والتّنْمَويّة، لـم تَسْتَنِدْ فـي الماضي، ولا تَسْتَنِـدُ الآن، إلى ذلك النَّوْعِ مـن «الحَدَاثَةِ» الذي يُدَنْدِنُون حوله، ويُنَافِحُون عنه، ويَدْعُون إليه.

٢) لقـد كان في إسْقَـاطِ «النَّمُـوذَجِ الغَرْبيّ» علـى «المُجْتمعات العربيّـة» سَذَاجَةٌ وَاضِحَـةٌ؛ فتلك تَجْرِبـةٌ لها بيئتُها الفِكْريّـة، وأُصُولُهَا العَقَديّـة، وخُصُوصيّتُهَا التاريخيّـة، وظُرُوفُهَـا الاجْتماعيّـة، ولا يُمْكِـنُ بحـالٍ أنْ يكون الـدَّواءُ وَاحِداً لأمْرَاضٍ مُخْتلفة.

٣) إنّ «الحَدَاثَـةَ» عند الغَرْبِ ليستْ مُجَرَّدَ «اسْتِخْـدَامِ العَقْلِ والعِلْمِ والتّقْنية»، بَلْ هي «اسْتِخْدامُ العَقْـلِ والعِلْمِ والتّقْنيةِ المُنْفَصِلُ عـن القِيَم (value-free)»، وهذا البُعْدُ هو بُعْدٌ جوهـريٌّ لـ«مَنْظُومَةِ الحَدَاثَة الغَرْبيّة»، ولكن السُّؤال الأهمّ هـو: (كيف يُمْكِنُ تَنْزيلُ هذا البُعْدِ على مَنْظُومَةٍ فِكْريّةٍ في مُجْتمعاتٍ إسْلاميةٍ لها مُنْطلقاتُها القِيميّة المُمَيِّزَة؟).

٤) إنّ مـن أبْـرز نقـاط الضَّعْفِ الجوهريّـة في «الخِطَـابِ الحَدَاثـيّ العربيّ» هو الخَلْطُ الوَاضِحُ بين طبيعة «الحَدَاثَةِ الفِكْريّة والنّقْديّة» كما فهمها «الحَدَاثيّون العرب»، وبيـن «مُقَوِّمَاتِ التّنْمية» و«شُرُوطِ النّهْضَـة»؛ فأبْرز ما يُمَيِّزُ توجُّهات «الحَدَاثيّيـن العرب» أنّهم اعْتبـروا أنّ «الحَدَاثَةَ» هي «تَفْجيـرُ اللّغة»، وتَفْكيكُ البيان، ومُعالَجَةُ الأنْسَاقِ الأدبيّة والثّقافيّة والفنيّة، والخُرُوجُ على المَأْلُوفِ في الأُطُرِ الأدبيّـة والجَدَليّة والفِكْريّة والاجْتماعيّة والعَقَديّـة، ولم تكنْ «الحَدَاثَةُ» عندهـم تَفْجيراً للطّاقاتِ الإنْتاجيّة، أو تَفْكيـكاً لمظاهِر «العَجْزِ العِلْميّ» الذي تُعَانِـي منـه «المُجْتمعات العربيّـة»، أو مُعالَجَةً موضوعيّةً لحَواجِـز الوُلُوجِ إلى «عَصْرِ العلوم والتّقْنية». وبطبيعة الحال كان ذلك المَوقِفُ - وما يزال - مُتَّسِقاً مـع طبيعة «الثّقافة العربيّة» التـي تَهْتَمُّ باللّفْظِ وزُخْرُفِ القَـوْلِ وبلاغةِ البيان وجزالـةِ الأسْلوب، وتَنْأَى عـن التّفاعُلِ التّطْبيقيّ والإجْرائـي والتّحْليليّ. وهذه الحقيقـة يُبْرِزُها عبد الله الغذّامي[٤٩] عندما يتسـاءَل: (هل الحَدَاثَةُ العربيّةُ حَدَاثَـةٌ رَجْعِيّة؟)، ويَعْرِضُ لبعض مَثَالِب هـذه «الحَدَاثَة» المُرْتَدَّةِ إلى الأنْسَاقِ الثّقافيّـة العربيّة وشُرُوطِهَا الذّهْنيّـة المُهَيْمِنَةِ على مدى قُرُونٍ، فنجده - على سبيـل المِثـال - يتحدَّثُ عـن أدونيس قائلاً: (يَحْمِـلُ كِتَابُ أدونيـس المُعَنْوَن بـ«زمـن الشِّعْـر» دَلالته النَّسقيّة، مـن حيث توصيفه للزّمن بهـذا الصِّفَة، فهو ليـس زمن العَقْلِ ولا الفِكْر، وما هو بزمن الفِعْـلِ والسّياسة. إنّه «زمن الشِّعْر»، حتى أنْ لا حَدَاثَة في العَالَم العربيّ إلاّ في الشِّعْر، كما يقول أدونيس. ولا وجود لحَدَاثَةٍ في الفِكْر، أو الاقْتصاد، أو السّياسة والمُجْتمع).

٤-٣) الحَدَاثَة العربيّة: مُنْتَجٌ هَجِينٌ بين «الاغْتِراب» و«الانْفِصام»:

لقد راحتْ «الحَدَاثَةُ العربيّةُ» - في مُعْظَمِ أشْكَالِهَا الأدبيّة والفِكْريّة والسياسيّة - تَطْرَحُ مَقُولاتٍ وأفْكاراً اسْتفزازيّةً أدَّتْ إلى التّصادُمِ مع مُجْتمعاتِها التّقْليديّة، والتّمَرُّدِ على المَنْظُومَةِ الفِكْريّة والقِيميّة السّائِدة، وبذلك اسْتَعْدَتْ قطاعاتٍ وَاسِعَةً ومُتناميةً في مُجْتمعاتِها. وبطبيعة الحال ليس من المُتَوَقَّعِ أنْ يُنْتِجَ مثل ذلك التَّوَجُّه الاسْتِفْزازيّ تَوَافُقاً مُجْتمعيّاً، أو ازْدِهَاراً فِكْريّاً، يُسْهِمَان في تَطْوير المَوارِدِ البشريّة والطّبيعيّة، ويُنَمِّيان البُنى التّحْتيّة والهياكِل التّنْظيميّة، ويَصْنعان القُوّةَ الاقْتصاديّة والعَسْكريّة لأيِّ مُجْتمع. ويرى محمد عابد الجابريّ[٥٩] أنّ هذه «الحَدَاثَةَ» الخَاضِعَةَ لمَفْهُومِ «الاغْتِرَاب» هي: (ثقافةٌ تَنْطَلِقُ من الفَرَاغ، أيْ من اللاهُويّة، وبالتّالي فهي لا تَسْتطيعُ أنْ تَبْنِيَ هُويّةً ولا كياناً)، وهو بهذا يرى أنّ بعض «الحَدَاثيّين العرب»: (لا يَعْرفون من الثّقافة الأوروبيّة إلاّ الفُتَات والقُشُور، ويَتَّخِذُون من الجَهْلِ بالتُّرَاثِ العربيّ الإسْلاميّ ثقافةً لهم، فهم لا جُذُور لهم لا في هذه ولا في تلك. إنّ «المُثقَّفين اللّقَطَاء» لا يُمْكِنُ أنْ يُشارِكُوا الأُمّةَ في هُمُومِهَا، وذلك كان من الوَاجِبِ وَضْعُهُم خَارِجَ الهَمّ والاهْتِمام). وتَتَأَكَّدُ هذه الرُّؤية، فيما يَتَعَلَّقُ بهذا المُصْطلح الظَّريف: «المُثقَّفون اللّقَطَاء»، عندما نجد أنّ «مَفْهُومَ الحَدَاثَة» بَلَغَ إلى درجة الهَذَيَانِ حيث نَقِفُ - على سبيل المِثال - عند أدونيس وهو يقول: (تَقْتَضِي «الحَدَاثَةُ» قَطْعاً مع التَّأَسْلُفِ والتَّمَغْرُب)[٦٤]، وهذا يَعْنِي أنّ الرّجُلَ يُريدُ أنْ يَبْدَأَ من «لا شيء»؛ وأمّا المَنْظُورُ العِلْميُّ لحقائِق الحياة وقوانين الطّبيعة فإنّه يُؤَكِّدُ أنّ: («لا شيء» يُوَلِّدُ «لا شيء» ليُوَلِّدَ «لا شيء»)، لتكون المُحَصِّلَةُ النّهائيّةُ «صِفْراً كبيراً».

وهكذا نجد أنّ «الحَدَاثَةَ» عنْد العرب تُعَانِي من «أزْمَة انْفِصَام» حقيقيٍّ مع «مَراحِل التَّطَوُّر» من ناحيةٍ، ومع «السِّياقات التَّاريخيّة» من ناحيةٍ أُخْرى، ومع «مَنْظُومَةِ الأولويّات المُجْتمعيّة» من ناحيةٍ ثالثة؛ وهي تَرْزَحُ تحْت وَطْأَةِ الخَلْطِ الوَاضِحِ بين «الحَدَاثَة» كمُنْطلقاتٍ فِكْريّةٍ ضَارِبَةٍ في تاريخِ الغَرْبِ وقِيَمِهِ وثقافته، وبين «التّنْمية» بصفتها تطوُّراً بشريّاً يَسْتعينُ بالوسائِل، ويتلاقحُ مع الأفْكار، ويُحافِظُ على «الأصَالَة»، ويتفاعلُ مع «ثقافة المُجْتمع» وهُويّته. وأمّا أبْرز نقاط ضَعْفِ «الحَدَاثَة» فهي أنّها حَدَاثَةُ مجْمُوعةٍ

مـن المُثقَّفيـن، أو «الانتليجينسيـا» بالمَفْهُوم الغَرْبـيّ؛ أيْ أنّها «ثقافةُ نُخْبَـةٍ» يتحاورون ويتناقشون بعيداً عن الوَاقِع العربيّ، بمَعْنَى أنّهم لا يُعَبِّرُون عنه، ولا يتعاملون مع مُكَوِّناتِه، ولا يتصـدَّون لإشْكَالاتِـه التّنْمَويّة. أمّا طه عبد الرحمن[٦٥] فيـرى أنّ «رُوح الحَدَاثَة» هي: (رُوحٌ رَاشِـدَةٌ ونَاقِدَةٌ وشَامِلَة)، وأنّ من نتائِـج ذلك هو: (تَعَدُّدُ تَطْبيقاتِ «رُوح الحَدَاثَة»، بحيث يُمْكِنُ لها التَّجَلِّي في أكْثر من مَظْهَر). ولذا فإنّ «المَشْهَد الحَدَاثيّ العربيّ» - عبْر اخْتِزَالِـهِ لـ«الحَدَاثَـةِ» في مَظْهَرِهَا الفَنّـيّ والأدبيّ والاسْتِفْزازيّ - قـد أَعْلَنَ بذلك فشله وعـدم قُدْرَتِـهِ على تَمَثُّلِ «رُوح الحَدَاثَة» الحقيقيّة؛ لتكـون النّتيجة كما عَبَّر عنها عبد الله الغذّامـي[٤٩] بقوله: (ولا عجب هنا أنْ تكون «الحَدَاثَةُ» على هَامِش الوجود العربيّ، وتظلُّ خَارِجَ إطَـارِ الفِعْلِ والتّفاعُلِ الحَـيّ والتّغْييرِ الجِذْريّ)، ويقولُ أيضـاً: (والنَّصُّ الحَدَاثيّ نَصٌّ سَدِيميّ، حسب وَصْفِ أدونيس له، وهو عَبَثِيّ، ومُنَافٍ للمَنْطقيّ، يقوم على انْفِصَامٍ بين أدواتِ التّعْبير وما يُرَادُ التّعْبير عنه، وهو ذَاتِيٌّ لُغَتُهُ انْفِعاليّةٌ غير عَقْليّةٍ ولا عِلْميّة).

وهكـذا نَسْتطيـعُ أنْ نَخْلُصَ، ونحن فـي «الأَلْفيّة الثّالثة»، إلى أنّـه لم يَنْتُجْ عن ذلك «المَشْهَدِ الحَدَاثيّ العربيّ» ومراحِلِهِ المُخْتلفة -على مدى عُقُودٍ من المُحاولات الحَدَاثيّة- تَطْويـرٌ يُذْكَرُ، أو تَنْميةٌ تُثَمَّنُ، أو أَثَرٌ حضاريٌّ، أو مُحَصِّلَـةٌ فِكْريّةٌ مَلْمُوسةٌ، أو تَغَيُّرٌ ثقافيٌّ إيجابـيٌّ يَتْرُكُ انْعكاساتٍ مُضيئةً في «الحَرَاكِ المُجْتمعيّ»؛ بَـلْ هناك من «أَهْلِ الحَدَاثَةِ» من أَعْلَنَ توبته، ومنْهم من ذَكَرَ أنّنا تجاوزنا «الحَدَاثَةَ» إلى «ما بَعْد الحَدَاثَة»، وهذا يَعْنِي - بالضّـرورة - اضْمِحْلالَ «الحَدَاثَةِ» وتَأْثيراتِها. إنّ «التَّجْرِبَةَ العربيّة» - في رأْيي[٦٠،١٠٩] - أَفْلَحَتْ - عبْر قَرْنَيْنِ من الزّمان - في المُحَافَظَةِ على «إشْكَاليّة النّهْضَة»، حيث راحتْ «المُجْتمعات العربيّة» تُرَاوحُ مكانها، ولم يَتَغَيَّرْ شيءٌ، ونحن نَدْلِفُ إلى «الأَلْفيّة الثّالثة»، وما زالـتْ أدبيّاتُنا اليوم تُكَرِّرُ أدبيّات القَـرْنِ التّاسع عشر وبدايات القَرْنِ العشرين الميلاديّ فيما يَخُصُّ الهُويّة والنَّهْضَة والقِيَم ودَعَوات التَّغْريب ورُدود الفِعْل الغَاضِبَة، وبقي السُّؤالُ القديـمُ - الجديد: (لماذا تَأَخَّرْنَا، وتَقَدَّمَ غيرُنا؟)؛ أَيْ أنّ «الإشْكَاليّةَ» باقيةٌ كما هي، إنْ لـم تَزْدَدْ عُمْقاً مع تراكُمَاتٍ ومُسْتَجِـدَّاتٍ ومُتَغَيِّراتٍ تَفْرِضُ - بالضّرورة - ثِقَلَهَا وأَسْئِلَتَهَا وحَيْرَتَهَا وضَبَابيّتَهَا.

٤-٤) أبْعادُ «الإشْكَالِيّة»:

إنّ «إشْكَالِيّـةَ الوَاقِـعِ العربـيّ المُعَاصِـر» ليس في أنّه تَـرَكَ «التُّـرَاثَ» وانْهَمَكَ في «الحَدَاثَـة»، وليـس لأنّه طَلَّقَ «الحَدَاثَـةَ» وانْغَلَقَ على «التُّرَاث»، ولـو أراد أَيَّ المَنْحَيَيْنِ لما اسْتطـاع؛ ولكـن جَانِباً رئيساً مـن إشْكَالِيّته تَكْمُنُ فـي أنّ «الخِطَابَ العربـيّ التُّرَاثيّ» ما زال بِرُمَّتِـهِ مُعَاصِراً لنـا سَواءً ما كُتِبَ قبْل ألْف عامٍ، أو ما يُكْتَـبُ اليوم؛ فـ«الإشْكَالِيّة» ما زالـتْ كما هي لم تَتَغَيَّرْ، وما زالـتْ أسيرةً لفَقْدِ القُدْرَةِ على تَمْييـزِ «البُعْدِ الزَّمَكَانيّ» في تَشْخيصِهَـا وتصوُّراتِهَا وتَأْويلاتِهَا. إنّ «الخِطَابَ التُّرَاثيّ» لم يَتَغَيَّرْ على الرّغْم من تراكُمِ الخِبْـرات، وطفراتِ المَعْرفـة، وإنْجازاتِ الفِكْر الإنْسانيّ؛ وهكذا نجـدُ أنّ الدِّراسات في هـذا الشّأْن كما يقول أحمد موصللـي: (تَتَمَحْوَرُ الدِّراساتُ حـول الماضي، المُنْقَطِع عن الحَاضِر، أو الحَاضِر المُنْقَطِع عن الماضي؛ فهناك ثُنَائِيّاتُ الماضي والحَاضِر، والتُّرَاثِ والعِلْم، والحَدَاثَةِ والتّقْليد، والاسْتِبْدَادِ والحُرّية، وهي مُسَيْطِرَةٌ على عُقُولِ المُثقَّفين. أمّا «العِلْـمُ الحديثُ» فنحن لا نَصْنَعُه، بالرّغْم من تَعَدُّدِ الجامعات ومراكِز الأبْحاث والنّشر. وهكـذا لا يَصْنَـعُ المُثقَّفـون والعُلماء العـرب العِلْـم، ولا يُسَاهِمُون حتّى فـي تَطْويرِه في عَالَمِهِـم العربـيّ. أمّا الحُرِّيّةُ في العمل على التُّرَاثِ من فِقْـهٍ وعِلْم كلامٍ وفَلْسفةٍ وغيرها فهي مَفْصُولةٌ عن علوم الدُّنْيا)[١٦].

وفـي هـذا السِّياق نَتَّفِقُ مع محمد عابـد الجابريّ عندما يَصِـفُ «إشْكَالِيّة الأصَالَةِ والمُعَاصَـرَة» بأنّهـا: (إشْكَالِيّةٌ فِكْريّةٌ ثقافيّـةٌ مَحْضٌ، بمَعْنَى أنّها تجـدُ أُسُسَهَا ومُبَرِّرَاتِ وجودِها في الوَضْعِ الثّقافـيّ والفِكْريّ، العربيّ الرّاهِن، في مُكَوِّنَاتِهِ وتناقُضَاتِه)[١]؛ ومن أبْـرز هـذه التّناقُضات تلك «الازْدواجيّة» التـي وَصَفَهَا الجابريّ بأنّهـا: (تَتَمَثَّلُ في وجود قِطَاعَيْـن، أو نَمَطَيْـن من الحيـاة الفِكْريّة والماديّة، أحدهمـا، «عَصْـريٌّ» مُسْتَنْسَخٌ من «النَّمُـوذَجِ الغَرْبيّ» ومُرْتَبِطٌ به ارْتِباط تَبَعِيّة، وثانيهما، «تَقْليديٌّ»، أو «أَصْليٌّ»، أو «أصيلٌ»، هو اسْتِمرارٌ لـ«النَّمُوذَجِ التُّرَاثـيّ» في صُورتِه المُتأخِّرَةِ المُتَحَجِّرَةِ المُتَقوقِعَة، والقِطَاعَان معـاً مُنْفَصِـلان، أو مُتَوازِيَان، أو مُتَدَاخِـلان بعْض التَّدَاخُل، يتنافسـان ويتصادمان في

حياتنـا اليوميّة، على صعيد وَاقِعِنـا الاقْتصاديّ والاجْتماعـيّ والسّياسيّ كما على صعيد وعينا وفضاء تَفْكيرنا)[٥٩]. وهنا أيضاً نَتَّفِقُ ونَخْتَلِفُ مع محمد عابد الجابريّ؛ فنَتَّفِقُ معه عندما اقْتَرَحَ ضرورة التّوَجُّهَ لضَبْطِ مُصْطلح «الأصَالَة» عندما جعل: (إعادة كِتابة تاريخنا الثّقافـيّ برُوحٍ نَقْديّةٍ ورُؤيةٍ عَقْلانيّةٍ تاريخانيّةٍ ضرورةً مُلِحَّةً، ليس فقط من أجل امْتِلاكِ تُرَاثِنَـا والتَّحَرُّرِ من ثِقَـلِ حُضُورِه، بَلْ أيضاً مـن أجل إعْدَادِ التُّرْبَـةِ الصّالِحَةِ الضّروريّةِ لاسْتِنْبَاتِ أُسُسِ التّقدُّم والتّطوُّر في فِكْرِنَا وثقافتِنا المُعَاصِرَة، الشَّرْطُ الضّروريُّ لتَأْصيلِ «المُعَاصَرة» فينا، أَعْنِـي تَحْويلها من مُعَاصَرةٍ قَائِمَةٍ على التَّبَعِيّةِ والنّقْلِ والاسْتِنْسَاخِ إلى مُعَاصَرةٍ قَائِمَةٍ على المُوَاكَبَةِ والمُسَاهَمَةِ إنْتاجاً وإبْداعاً)[١].

أقـول: نَتَّفِقُ مع الجابريّ في أهميّةِ نَقْدِ «التُّرَاث»، والمُرَاجَعَاتِ العَقْلانيّة، وعمليّاتِ الغَرْبَلَـةِ والتّحْقيق، وهذا يُمَثِّلُ الشِّقَّ الأوّلَ مـن «الإشْكَاليّة» القَائِمة، وهو يقع في إطَارِ ما أَسْمَـاهُ «التَّخْطيط لثقافة الماضـي»[١]؛ ولكنّنا نَخْتَلِفُ معه - أيضاً - لأنّ الشِّقَّ الثّاني من «الإشْكَاليّة» القَائِمَةِ يقع - بالضّرورة - في إطَارِ ما أَسْمَاهُ «التَّخْطيط لثقافة المُسْتَقْبَل»[١]، وهذا النَّوْعُ من «التَّخْطيط» يَحْتَاجُ إلى تفاصيل تتجاوز الإشاراتِ العامّة والوَصْفَ السَّرْديّ، وهـو «تَخْطيطٌ» مُغَيَّبٌ تماماً في وَاقِـعِ «الثّقافة العربيّة» باسْتِثْنَاء مُحـاولاتٍ فَرْديّةٍ - هنا وهنـاك -، وكثيـرٌ منها مُرْتَجَلٌ وتَغيبُ عنـه التّفاصيلُ الإجْرائيّةُ والسِّمَـاتُ العمليّة. ولذا فـإنّ «نَقْدَ التُّرَاث» وَحْدَهُ لا يَكْفي، ومن الضّروريّ أنْ يَحْتوي «التَّخْطيط لثقافة المُسْتَقْبَل» على عناصِر حَيّةٍ وبصماتٍ مُؤثِّرةٍ للحركة العَارِمَةِ التي تُشَكِّلُ الحَاضِرَ وتَصْنَعُ المُسْتَقْبَل، وهذه الحركة هي «الحركةُ العِلْميّةُ - التّقنيّة» بتداعياتِها المَعْرفيّة، ومُقْتضياتِها الثّقافيّة، وآفاقِها الفِكْريّة.

مـن المُهِمّ - إذاً - أنْ نُحَدِّدَ حقيقـة «الحَدَاثَة»، ونَفْحَصَ مُحْتواها وقِوامَهَا، ونَسْبُرَ مُقَوِّمَاتِهَـا وعناصِرَهَـا، ولن نجد الأَمْر عسيـراً؛ لأنّها وَاقِعٌ يَتَحَرَّكُ أمامنـا، ويَتَحَكَّمُ في مصيرِنـا - شِئْنـا أم أبينـا -، وأمّـا ما يَبْـدُو لبعْض النَّاظِرين بـأنّ: (الثَّقافـة العَلْمَانيّة مُصَاحِبَـةٌ للحَدَاثَة)[١٦]، فهـو لا يَعْدُو كَوْنَهُ أحَد أبْعَادِ تَأْثير «ثقافـة الغَالِب»؛ فـ«الحَدَاثَةُ» بمُحْتواهـا الفَاعِلِ وتَأْثيرِهَا الجوهريّ - في نهاية المطـاف - تَتَمَثَّلُ في «الحركة العِلْميّة

- التِّقنيّـة»، وآثارِها الماديّة والفِكْريّة والفَلْسفيّـة، ومُقْتضياتِها الاقْتصاديّة والاجْتماعيّة والسّياسيّـة القَابِلَةِ للنّقْدِ والتّطْويرِ والقَوْلَبَةِ والتّكْييفِ حـال امْتِلاكِ القُدْرَةِ على التّعامُلِ مع أسْبَابِهَا العِلْميّة ومُعْطياتها التِّقنيّة.

٤-٤-١) هل «الأَصَالَة» مَفْهُومٌ «نِسْبِيٌّ»؟:

يَحْتَـلُّ مَفْهُومُ «النِّسْبَويِّـة» (Relativism) - في الفِكْرِ الغَرْبـيّ - مَرْكزَ الصَّدارة، ويشيـعُ عبْـر مُخْتلـف مدارِسـه ومَنْظُوماته الفِكْريّـة والعَقَديّـة والاجْتماعيّـة والسُّلوكيّة والسّياسيّة، حيث يتبنَّى دُعاة «الفِكْرِ النِّسْبَوِيّ» مَقُولة: (كُلُّ حقيقةٍ نِسْبِيَّة)؛ وبذا لا تُوجَدُ عندهم حقيقةٌ مُطْلَقَةٌ، أو مَرْجِعِيّةٌ ثَابِتَةٌ، أو وِجْهةُ نَظَرٍ ذات صلاحيّةٍ دَائِمَةٍ وغيرُ مُتغيِّرَةٍ - زمانـاً ومكانـاً -؛ وهذا يَعْنِـي أنّه لا تُوجَدُ مقاييـس للتَّمييزِ بين الصَّـوابِ والخطأ، ولا يُصْبِـحُ للأحْكَامِ الاجتماعيّـة أو العقائديّة مَعْنَىً؛ فما هو مَقْبُولٌ ومُعْتَمَـدٌ اليوم يُمْكِنُ أنْ يكون مَنْبُوْذاً ومُحَارَباً غداً، والعَكْسُ صحيح. في «المَفْهُوم النِّسْبَوِيّ» لا تَحْظَى المُعْتقداتُ والقِيَـمُ والأخْـلاقُ والمُمَارَسَـاتُ بمَرْجِعِيّـةٍ مُطْلَقَـة، ولكنّها قضايـا «ذَاتِيّـةُ المَرْجِعِيَّة» (subjectivity)؛ فهـي تَتَغيَّرُ زماناً ومكاناً، وتَتَبَـدَّلُ وفْق المُجْتمعات والظُّرُوف والبِيئات والثّقافات؛ ولكُلٍّ مُبَرِّراتها ومُسَبِّباتها.

بطبيعـة الحـال، كان لا بُـدَّ لـ«الثّقافـة الغَالِبَة» في زمننـا أنْ تَطْبَـعَ بصماتِها على تفاعُـلاتِ «الثّقافات المَغْلُوبَة»، وأنْ تَكْتَسِحَ السّاحاتِ الضَّعيفة والمُتَهيِّبَة، ممّا يُجيزُ لنا - فـي إطار الحديث عن «الأَصَالَة والمُعَاصَرة» - أنْ نَسْـأل: (هل «الأَصَالَةُ» مَفْهُومٌ «نِسْبِيٌّ» يَتَغَيّرُ بتغيُّر «الزَّمان» و«المكان»؟). إنّ مِثْل هذا السُّؤال يَجْعَلُنَا نعود إلى قَضِيَّتَيْن:

١) الفَـرْقُ بين «الأَصَالَة» و«التُّـرَاث»، ولقد حَرَصْنَا - في ما سَبَقَ من هذا الفَصْل - علـى التَّمْييز بيـن مُصْطلحَيْ «الأَصَالَة» و«التُّرَاث»؛ فـالأوّلُ هو مَجْمُوعةٌ من «الثَّوابِـت» أو «الحقائِـق المُطْلَقَـة» التـي يَنْبَغِـي أنْ لا تتأثَّر بالزّمـان والمكان والثّقافـات، وأمّـا المُصْطلح الثّانـي، فهو التَّراكُمَـاتُ البشريّـة والاجْتِهَادَاتُ

المُتَنَوِّعَـة، وهـي - بالضّـرورة - تتأثّـرُ بالزّمـان والمـكان والبِيئـة والثّقافـة وخصائِص المُجْتمع.

٢) ضـرورة التَّصَدِّي للسُّـؤال: (هلْ هذه المَجْمُوعـة من «الثَّوابـت» المُنْتَمِيَة لما أَسمينـاه «الأَصَالَـة» هي في حَـدِّ ذاتها قَابِلَـةٌ للخُضُـوعِ لـ«مَفْهُـومِ النِّسْبَوِيَّة» واسْتيعابِه في تفاعُلاتِها؟).

ليس من أَهْداف هذا الكِتاب الوُلُوجُ في البُنى الفَلْسفيّة والنّقاشات الجَدَليّة، بَلْ لعلّه - كمـا هو وَاضِحٌ من «الرُّؤية المِحْوَرِيّة» للمُؤلِّف والمَطْرُوحَةِ باستِفاضةٍ بين دَفَّتَيْ الكِتاب - يُكرِّسُ انتقادها وتِبْيَان أَضْرارها، ويَحُثُّ على تَقْليصِ كَمِّهَـا، وتَحْجيمِ نَوْعِهَا، لتَنْطَلِقَ قَافِلـةُ «المُجْتمعات العربيّة» على أساسٍ تَوَافُقـيٍّ يَسْتَخْدِمُ «المِجْهَرَ التَّنْمَوِيّ» ويتفاعلُ مع «المَرْجِعِيَّـة العِلْميّة». ولكن للإجابة عن السُّؤال المَطْرُوح في هذا المَبْحث، فإنّ علينا أنْ نُعـرِّجَ على أهمّ حُجَـجِ «النِّسْبَوِيَّة»، فهناك جَدَلٌ وَاسِعٌ، بيـن الفلاسفة والأنثروبولوجيّين وعُلمـاء الاجْتمـاع وأساطين الفِكْـر السّياسيّ واللّيبراليين الذين انضمُّوا إلـى المَعْمَعَةِ تحـت اسْم «الحُرِّيّة الفَرْديّة»، حيث نَلْمَسُ تَنَوُّعاً في درجات «النِّسْبَوِيَّة» - رَواجاً وانْتِشاراً وتَأْصيـلاً - في تلك الأُطُـرِ المُتعدِّدَةِ للتّفاعُلات البشريّة. ولكـن بالرّغم من كلّ ذلك إلاّ أنّـه لا يغيـبُ عن أيٍّ منها أهميّة دَعْـمِ «الرُّؤية النِّسْبَوِيَّة» بالسِّـلاح الأقْوى في عَالَمِ اليوم وهـو «سِلاح العِلْم»؛ فكُلّما جاءتْ حُججهم مَدْعُومَةً بقرائن عِلْميّةٍ ونظريّاتٍ فيزيائيّةٍ كان ذلـك أدْعَى لقَبُولِ دَعْواهم، واكْتِسَابِ أرضٍ عِلْميّةٍ صُلْبَةٍ، ودَحْضِ مَقُولات المُناوئين. لذا ليـس من المُسْتَغْرَبِ أنْ يَعْمَدَ «دُعَـاةُ النِّسْبَوِيَّة» إلى «العِلْمِ الطَّبيعيّ» ليُسَارِعُوا إلى تَجْنيد أيّ نظريّـةٍ فيزيائيّةٍ توهَّمُوا أنّهـا تُؤكِّدُ «نِسْبَوِيَّتَهُم»؛ فهم تارةً يَحْتَجّون بـ«مَبْدأ الرِّيبة» في الفيزياء (The Heisenberg Uncertainty Principle)، وتارةً أُخْرى بـ«ميكانيكا الكَمّ» (Quantum Mechanics)؛ وكُلُّ هـذه المَزَاعِـم تتهاوى - عنـد التّمحيص والتّبيين -، وهـي مَزَاعِمُ قَابِلَـةٌ للدَّحْضِ العِلْميّ. وأمّا «العمـود الفِقْريّ العِلْميّ» لدعـاوى «النِّسْبَوِيَّة» فهـو «النّظريّةُ النِّسْبِيَّـةُ» (The Theory of Relativity) لألبرت آينشتاين حيث نجد أنّ أصْحـاب «النِّسْبَوِيَّة»، ودُعاة «ذَاتِيَّةِ المَرْجِعِيَّـة»، يتوسَّلُون دَعْماً عِلْميّاً من آثارها الفِكْريّة

وتداعياتِها الفَلْسفيّة؛ ولذا فإنّنا سنَبْحَثُ - بإيجازٍ - في مُنْطلقات «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» ونتائِجِها، ونتحرَّى مدى تماسُكِ «المَزَاعِمِ النِّسْبَوِيَّة» حولها.

٤-٤-١-أ) «النّظريّة النِّسْبِيَّة» تَنْسِفُ «النِّسْبَوِيَّة الفلْسفيَّة»:

لكي نَتَعَرّفَ على حقيقة «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» في الفيزياء - مُنْطلقاً وتداعياتٍ - فإنّ من الضّروري أنْ نَتَوَقَّفَ أمام مفاهيمها الرّئيسة[١١٠] لنجد أنّ «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» هي في الوَاقِع نظريّتان؛ الأولى، تُعْرَفُ باسْم «النَّظريّة النِّسْبِيَّة الخَاصَّة»؛ لأنّها تَخْتَصُّ بما يَحْدُثُ في «الأَنْظِمَةِ القُصُوريّة» فقط، وهي الأَنْظِمَةُ التي تَتَحَرَّكُ بسُرْعةٍ مُنْتَظِمَةٍ؛ لأنّها لا تَخْضَعُ لتأْثير قُوىً خَارِجيّةٍ، ولقد نَشَرَ آينشتاين هذه الورقة العِلْميّة في عام ١٩٠٥م. وأمّا النّظرية الثّانية، التي نَشَرَهَا آينشتاين في عام ١٩١٥م، ليُعَمِّمَ فيها فرضيّاته، فهي تتعاملُ مع الأَنْظِمَةِ التي تَخْضَعُ لتغيُّراتٍ في السُّرْعة، وتتأثّر بقُوّة «الجَاذِبيّة»، ولذا عُرِفَتْ باسْم «النّظريّة النِّسْبِيَّة العَامّة».

لقد اعْتَمَدَتْ «النَّظريّةُ النِّسْبِيَّةُ»، بشِقَّيها، على مَفْهومَيْن أساسَيْن، وهما:

١) إنّ «سُرْعة الضّوء» مِقْدارٌ ثابتٌ مُطْلَقٌ لا يَتَغَيّرُ بتغيُّر سُرْعة المَصْدَرِ أو الرّاصِد.

٢) إنّ «صلاحيّة قوانين الفيزياء» سَارِية المَفْعُول في كُلّ الأَنْظِمَة؛ وبذا فإنّ «قوانين الفيزياء» لا تَتَغَيَّرُ بتغيُّر «الزَّمان» أو «المكان».

لقد تَرَتَّبَ على تِلكما «الحقيقَتَيْن المُطْلَقتَيْن» نتائِج «نِسْبِيَّةٍ» مُذْهِلَةٍ، وأَصْبَحَ «المكان» و«الزَّمان» و«الطَّاقة» و«المادّة» في حالة الْتِحامٍ حميمةٍ بحيث يُؤَثِّرُ كُلٌّ منهم في الآخَر لتَتِمَّ إعادة صِياغةٍ كاملةٍ لتصوّراتِنا عن الكَوْن، واسْتَنْتَجَ آينشتاين من «المَفْهومَيْن المُطْلَقَيْن» «الحقائِق النِّسْبِيَّة» التّالية:

١) إنّ «الكَميّات الفيزيائيّة»، مِثْل: «السُّرْعَة» و«الكُتْلَة» و«الطُّول»، هي «كَمِّيّات نِسْبِيَّة» تَعْتَمِدُ على «سُرْعة الرَّاصِد».

٢) إنّ «الزَّمان» و«المكان» مَفْهُومان مُتداخِلان يُؤثِّرُ أحدهما في الآخَر، وأُطْلِقَ على هذا التّداخُل مُصْطلح «الزَّمْكان»؛ وبذا أَصْبَحَ «الزَّمان» و«المكان» «مَفْهُومَيْن نِسْبِيَّيْن» بحيث تَعْتَمِدُ مقاديرهما على «سُرْعَةِ النِّظَامِ بالنِّسْبَةِ إلى الرَّاصِد».

وهكذا أَلْغَتْ «النَّظريّةُ النِّسْبِيَّةُ» ما كان سَائِداً في «الفيزياء التَّقْليديّة» من اعتقاد أنّ «الزّمان» و«المكان» مَفْهُومان «مُطْلَقان»، وأَكّدَتْ في الوَقْت نفْسه أنّ «سُرْعَةَ الضّوء» مُطْلَقَة، وهو الأَمْرُ الذي لم يَخْطُرْ على بال بشرٍ من قبْل. وهكذا نجدُ أنّ «النّظريّة النِّسْبِيَّة» نفْسها تَحْتوي على «ثَابِتٍ أصيلٍ»، وذلكم هو «سُرْعة الضّوء» ذو «القِيمة المُطْلَقَة» التي لا تَتَغَيّرُ بتغيُّر «الزّمان» و«المكان»، ويُعْتَبَرُ هذا «المَفْهومُ المُطْلَقُ» الفرضيّةَ الأساسَ لـ«النَّظريّة النِّسْبِيَّة» فهي تَسْقُطُ وتَنْهَارُ بدونها. وأمّا «المَفْهُومُ المُطْلَق» الآخَر الذي تَسْتَنِدُ إليه «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» فهو «صلاحيّةُ قوانين الفيزياء» في كُلّ الأَنْظِمَةِ والأُطُر؛ فلـ«قوانين الفيزياء» الهَيئة نفْسها لجميع الرَّاصِدين في مُخْتلف النُّظُم بغَضِّ النَّظَرِ عن «ذَاتِيَّةِ الرَّاصِد» أو مَوْقِعِهِ في «الزَّمان» و«المكان».

وأمّا «الأدبيَّاتُ العِلْميّة»[١١١] فتُؤكِّدُ أنّ آينشتاين أَطْلَقَ على نظريّته اسْم «نظريّة الثَّبَات» (Theory of Invariance) لأنّها تَعْتَمِدُ - أساساً - على «الثَّبَات» وليس «النِّسْبِيَّة»، ولم يَظْهَرْ اسْم «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» إلاّ بعد فَتْرَةٍ من نَشْرِهِ لورقته العِلْميّة في عام ١٩٠٥م، ولقد حَدَثَ ذلك عندما سَكّ الفيزيائيّ ماكس بلانك (Max Planck) ذلك المُسمَّى الذي قاومه آينشتاين لعِدّة سنواتٍ قبل أنْ يَنْحَنِي لضَغْطِ «المُجْتمع العِلْميّ» بسبب رَوَاجِ ذلك المُسمَّى. ولقد ازداد امْتِعاضُ آينشتاين من مُسمَّى «النِّسْبِيَّة» مع ما شاهده من تَحْريفٍ لنظريّته والاسْتِشهاد بها من قِبَل «دُعَاة النِّسْبَوِيَّة» في مجالات الأَخْلاق والقِيَم والمُمارَسات والعقائِد وغيرها، فكأنّهم زعموا أنّ نظريّة آينشتاين تقول إنّ «كُلّ حقيقةٍ نِسْبِيَّة»، بينما الحقيقة العِلْميّة تُؤكِّدُ أنّ «الثَّبَات» و«عدم التَّغَيُّر» هما عِمَادُ «النَّظريّة النِّسْبِيَّة» وأساسُها.

أمّـا ما هو أَدْعَى لشَجْبِ مَقُولات «دُعَـاة النِّسْبَوِيَّة»، الذين يَزْعُمُون وَصْلاً بليلى، هو أنّ «قوانيـن الفيزياء» تَسْتَنِدُ إلى ما يُعْرَفُ بـ«الثَّوابِـتِ الكَوْنيّة» التي لا تَتَغَيَّرُ في «الزَّمان» و«المـكان»، فهـي «ثَوابِتُ مُطْلَقَةٌ». بَلْ لعلّ ما هو أَدْهَى مـن ذلك وأَمَرّ - بالنِّسْبة لمَزَاعِم «النِّسْبَوِيَّـة» - هـو أنّ «العِلْمَ» كُلَّه - بمُحْتواه الفيزيائـيّ والكيمائيّ والرّياضيّ والبيولوجيّ والجيولوجيّ - يَسْتَنِدُ إلى قوانين لا تَتَغَيَّرُ في «الزَّمان» و«المكان»، وهي تَصِفُ ذلك القَدْرَ اليسير من «المَعْرِفَةِ» الذي اسْتطاع الإنْسان - بعَقْله وجُهْده وأدواته - أنْ يَدْرُسَهُ ويَعْرِفَهُ عن الكَوْن، وهذه القوانين هي جُزْءٌ مُشَاهَدٌ ومُجَرَّبٌ من سُنَن الله في الآفاق.

نَخْلُصُ - ممّا سَبَقَ - إلى أنّ «نِسْبِيَّةَ الزَّمان والمكان» في «النّظريّة النِّسْبِيَّة» تَنْبَثِقُ عـن «ثَوابِت»، وهـي «ثَبَاتُ سُرْعَـةِ الضّوء» و«صلاحيّـةُ قوانين الفيزياء» فـي كُلّ الأَزْمنة والأَمْكنـة. وهـذه الحقيقة تقودُنا إلى أنّ «المَفْهُومَ النِّسْبَوِيّ» فـي أحْوال البشر ومُتغيِّرات المُجْتمعـات - زمانـاً ومكانـاً - يَنْبَغِي أنْ يَسْتَنِـدَ إلى «ثَوابِت» وإلاّ عَصَفَـتْ بالمُجْتمعات الفوضـى، وانْعَدَمَتْ القُـدْرَةُ على التّمْييزِ في أحْـكام المَسْؤوليّات والحُقُـوق والوَاجِبات، وتَـرَدَّتْ تلـك المُجْتمعات فـي أَتُونِ الفِتَن؛ وهذا يعـودُ بنا إلى ما أَكَّدَنَاهُ فـي هذا الفَصْلِ مـن ضرورة التَّمييز بين مَفْهُومَيْ «الأَصَالَة» و«التُّرَاث» في «الفِكْر الإسْلاميّ»؛ فالأوّلُ يُمَثِّلُ «الثّوابِـتَ» و«المَقَاصِدَ» التـي تَلْتَزِمُ بها المُجْتمعات الإسْلاميّة، وهـي مُرْتَبِطَةٌ جِذْريّاً بما ورد في «الكِتاب والسُّنّة»، وهي - بالضّرورة - أُسُسٌ «مُطْلَقَةٌ» و«غير نِسْبِيّةٍ». وأمّا المَفْهُومُ الثّانـي، وهو «التُّـرَاث»، فيُمَثِّلُ مَجْمُوعةً مُتَرَاكِمَةً - زماناً ومكانـاً - من اجْتهاداتِ البشر وعاداتِهم ومُمَارَسَاتِهم وظُرُوفِهم، وهي - بالضّرورة - تَخْضَعُ لـ«المَفْهُومِ النِّسْبَوِيّ».

٤-٤-١- ب) «النِّسْبَوِيَّة»: بين «المَنْطِق» و«نهاية التّاريخ»:

لعلّ من المُناسِبِ أنْ نُورِدَ هنا طَرْحاً مَبْنِيّاً على «المَنْطِقِ» الذي يَرْكَنُ إليه الفلاسفة ويَسْتَشْهِـدُون به، وهذا الطَّرْحُ المَنْطِقـيّ[١١١] يَدْحَضُ العِبَارَةَ الزّاعِمَـةَ بأنّ: (كُلّ حقيقةٍ نِسْبِيَّـةٌ)؛ فوفْق هذا الطَّرْح فـإنّ هذه العِبَارَة تُناقِضُ نفْسها لُغَوِيّـاً، وتُعَارِضُ مَدْلُولاتها مَنْطقيّـاً؛ فهي إمّا أنّها «عِبَارَةٌ مُطْلَقَةٌ» ممّا يَعْنِي أنّها تُؤَكِّدُ في حَدِّ ذاتها «وجود المُطْلَق»،

وإمّا أنّها «عِبَارَةٌ نِسْبِيَّةٌ» ممّا يَجْعَلُهَا غير قَادِرَةٍ على نَفْي «المُطْلَقَات»!. وأمّا ما يُثِيرُ الانْتِبَاهُ ويَدْفَعُ إلى التّعجُّبِ فهو أنّ «الثّقافة الغَالِبَة»، وهي «ثقافة الفِكْرِ الغَرْبِيّ»، تُرَوِّجُ - بنشاطٍ وحماسٍ - لـ«مَفْهُوم النِّسْبَوِيَّة»، وتُؤكِّدُ على «النِّسْبَوِيَّة الثّقافيّة»، حيث تَزْعُمُ أنّ القِيَمَ والمبادئ والمُثُلَ تَتَغَيَّرُ بتغيُّر البيئات والثّقافات والمُجْتمعات، إلاّ أنّها في الوَقْت نفسه تُؤكِّدُ أنّ ثقافتها «ثقافةٌ مُطْلَقَةٌ»، سَاعِيةً بكُلِّ ما أُوتيتْ من قُوّةٍ - عبْر أدواتها العَوْلَميّة وهَيْمَنَتِهَا الإعْلاميّة ومُنظَّماتها العَالَميّة - إلى فَرْضِ نَهْجِ «الثّقافة الغَرْبيّة» وقِيَمِهَا ومفاهيمها على الآخَرين في مُخْتلف الأصْعِدَة، وزَاعِمَةً أنّ ثقافات الآخَرين هي ثقافاتٌ لم تَنْضَجْ بعْد لتَكْتَسِبَ «المعاني المُطْلَقَة» و«القِيَم الأصيلة» التي يَتَمَيَّزُ بها «الفِكْرُ الغَرْبيّ».

إنّ الأمْثلة على ذلك كثيرةٌ؛ فليس ببعيدٍ عنّا زَعْمُ فرانسيس فوكاياما[١١٢،١١٣] بما أَسْمَاهُ «التّاريخ ذو الاتّجاه» (Directional history)؛ وفي رأْي فوكاياما فإنّ ذلك «الاتّجاه الحَتْمِيّ» هو نحو «الدِّيموقراطيّة الليبراليّة» حيث يرى أنّ: (البشريّة ستتوقّفُ عن أيّ تَقَدُّمٍ إضافيٍّ في مَنْظُومَاتِهَا ومبادِئها الأساس؛ لأنّ الأسْئلة الكُبْرى للبشريّة تكون قد اسْتَقَرَّتْ، وأنّ شَكْلَ المُجْتمع أَصْبَحَ مُتَوَافِقاً مع أعْمق رغبات وطُمُوحات الإنْسان)[١١٢]. وهكذا يَقْفِزُ فوكوياما إلى حتميّة التّاريخيّة، فيرى أنّ «الدِّيموقراطيّة الليبراليّة» ستكون: (نُقْطة النّهاية في التّطوُّر العقائِديّ للبشر)، وتُصْبِحُ (الشَّكْلَ النِّهائيّ للحكومة البشريّة)؛ وبعِبَارَةٍ أُخْرى، «الحالةُ المُطْلَقَةُ» التي تَنْشُدُهَا وتَسْتَقِرُّ عندها المُجْتمعات البشريّة!. أمّا ما تُدَنْدِنُ حوله «المُجْتمعات الغَرْبيّة» عن مَفْهُوم «حُرِّيّة التّعْبير» واعْتباره «مَفْهُوماً مُطْلَقاً» لا يَقْبَلُ مُساومةً ولا تنازُلاً ولا مُراجَعَةً فأَمْرٌ بارزٌ للعِيان، حيث تُسارِعُ مُنظَّماتهم السّياسيّة ومَنْظوماتهم الإعْلاميّة وهيئاتهم الحُقُوقيّة إلى الدِّفاع - بشراسةٍ - عن «حُرِّيّة التَّعْبير» حتى ولو كانتْ على حِساب الاعْتِداء على مُقدّسات الآخَرين، وما الرُّسُومُ الكاريكاتيريّة المُسِيئة للرسول - صلَّى الله عليه وسلَّم - وغير ذلك من اعتداءاتٍ على «الذّات الإلهيّة» ورُمُوزِ المُجْتمعات الأُخْرى وأنْماطها الحياتيّة إلاّ مِثالاً حَيّاً على تَقْديسِهم لـ«مَفْهُوم حُرِّيّة التّعْبير» ليُصْبِحَ «مَعْبُوداً» في ثقافةٍ تَتَبَنَّى «النِّسْبَوِيّة» والتّحَرُّر من «المُطْلَقِ الثّقافي». وتُناقِضُ هذه «الثّقافة النِّسْبَوِيّة» نفْسها - أيضاً - إزاء الحَدَثِ التّاريخيّ المَعْرُوف

بـ«المَحْرَقَـةِ اليهوديّـة» (The Holocaust) فنجـد أنّه لا يَخْضَـعُ لـ«نِسْبويّتهم» أو «حُرِّيّة التّعْبيـر» عندهم، فهو «حقيقةٌ مُطْلَقَةٌ» لا يجوزُ إنْكَارُهَا أو التَّشْكيكُ في وقائعها، أو إعادةُ النَّظَـرِ في عدد ضحاياها، ويُعْتَبَرُ التَّطَرُّقُ إلى ذلك مَدْعَاةً للتَّجْريم والمُحَاكَمَةِ والتَّسْفيهِ فـي عَدَدٍ من الدُّول الغَرْبيّة، وهـو عندهم أمْرٌ يَنْضَوِي تحت «التُّهْمَـةِ المُطْلَقَة» المَعْرُوفة لديهم باسم «مُعادَاة السَّامِيّة» (Anti – Semitism)!.

٤-٤-٢) «إشْكَالِيّة الثّقافَتَين» على الصّعيد العربيّ:

إنّ «الخاصيّـة الثّقافيّـة» لـ«إشْكَاليّـة التّنْمية» تَفْرِضُ علينا مُقارَنَـةَ ما يَحْدُثُ على الصّعيد العربيّ بذلك المُنْعَطَفِ المُهِمّ في «الثّقافة الغَرْبيّة» الذي طَرَحَهُ تشارلز سنو[٣٢] في عـام ١٩٥٩م تحت اسْم «إشْكَالِيّة الثَّقافَتَيْن»، ولقـد تطرَّقنا إليه ببعْض التّفْصيل في الفَصْل الثّاني، حيث وجدنا أنّه بعد أنْ حَسَمَتْ «المُجْتمعاتُ الغَرْبيّةُ» مَوْقِفَهَا من السُّلْطَةِ الدِّينيّـة والقُيُودِ التُّرَاثيّة، وانْطَلَقَتْ في رِحاب «الحَدَاثَة» بأنْواعها، وتَبَنَّتْ «المَنْهَجَ العِلْميّ التّجْريبـيّ»، اكْتَشَفَتْ تلك المُجْتمعات أنّها في حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى «ثقافةٍ جديدةٍ» تَتَوَاءَمُ مع «رُوحِ العَصْر»، وتتجانسُ مع حركته العِلْميّة والتِّقنيّة وآفاقه التّنْمويّة، وأدْرَكَتْ أنّه لم يكنْ كافيـاً أنْ تَتَحَقّقَ فيها «الحَدَاثَـةُ» بأشْكالِها الأدبيّة والفنيّة والسّياسيّة، بَلْ وَجَدَتْ أنّ ذلك يكون – أحياناً – مُعِيقاً للحركة التّنْمَويّة، ومُعَرْقِلاً للحيويّة العِلْميّة.

فـي «إشْكَالِيّـة الثَّقافَتَيْن» – عنـد تشارلز سنو – تَمَحْوَرَتْ القضيّـةُ حول صِراعٍ بين طَـرَفٍ «تُرَاثـيٍّ» اخْتَزَلَـهُ تشارلز سنو في «الأدب»، وطَـرَفٍ «حَدَاثيٍّ» يَتَمَثَّـلُ في «الحركة العِلْميّة»؛ وأمّا في «إشْكَالِيّة التُّرَاث والحَدَاثَة» في «المُجْتمعات العربيّة» فإنّ القضيّة تَأْخُذُ أغْواراً أعْمق وتَتَّسِمُ بخصائِص مُرَكَّبَةٍ فنجد أنّ «النّمُوذَجَ التُّرَاثيّ» – بمُكَوِّناته التّاريخيّة واللغويّـة والأدبيّة والفِقْهيّة والوِجْدانيّة – يُمَثِّلُ طَرَفاً في ذلك التَّشَابُك، وتُمَثِّلُ «الحضارةُ الغَرْبيّـةُ» المُعَاصِرَةُ – بتقدُّمِهَا وتفوُّقِهـا ومُعْطياتِها الفِكْريّة والمَعْرفيّة والتّنْمَويّة – طَرَفاً يَشُدّ في الاتِّجاه الآخَر. بالنِّسْبَةِ لـ«إشْكَالِيّة الثَّقافَتَيْن» في «المُجْتمعات الغَرْبيّة» كان وُضُوحُ الطَّرَفِ الثّاني وتَشْخيصُهُ في «ثقافة العِلْم» سبباً للنّجاح في تَحْديد العِلاج، وكان العِلاجُ

هو ضرورة تَغَلْغُلِ تلك «الثَّقافة الجديدة» في «الفِكْر السَّائِد»، وأهميّة تفاعُلها مع «الثَّقافة الجماهيريّة»؛ وهكذا اخْتَزَلَ تشارلز سنو أحد طَرَفَيْ «الإشْكَالِيّة» في «الأدب» بينما بَرَزَتْ «ثقافة العِلْم» على الطَّرَفِ النَّقيض. وأمّا «إشْكَالِيّةُ التُّرَاث والحَدَاثَة» في «المُجْتمعات العربيّة» فيُمْكِنُ أنْ نَفْهَمَهَا في إطارِ «إشْكَالِيّة الثَّقافَتَيْن»، ولكن بلَبُوسٍ عربيٍّ، ومَلامِح شرْقيّةٍ، وخصائِص تُرَاثيّةٍ؛ فأمام «العَقْلِ العربيّ» تَتَّضِحُ مَلامِحُ الطَّرَف الأوّل (التُّرَاث) في «ثقافة التُّرَاث وأدبه وفِقْهه ولُغته وتراكُماته التّاريخيّة والسّياسيّة والاجْتماعيّة»، بينما يَبْقَى الطَّرَفُ الثّاني (الحَدَاثَة) مُبْهَماً وغَائِماً.

إنّه من المُحْزِن أنْ نَعْرِفَ أنّ «الثَّقافة العربيّة» ما زالتْ بعيدةً عن ذلك «المُنْعَطَف الثَّقافيّ» المُهِمّ الذي يُحَدِّدُ - بدِقَّةٍ - مَلامِحَ طَرَفَيْ «الإشْكَالِيّة»؛ فهي ما زالتْ تغوصُ في «إشْكَالِيّة التُّرَاث والحَدَاثَة» في صِراعٍ يُحيطُ به الغُمُوضُ والتّعْميم، وتُهَيْمِنُ على أدْعياء الجَبْهَتَيْن الأساليبُ البلاغيّة والحماسُ الوِجْدانيّ والانْفعالاتُ الآنيّة، وكُلُّها من خصائِص «الثَّقافة العربية»، حتّى فَقَدَتْ الألفاظُ مَدْلولاتِها، والأفْكارُ وضوحَها، والمعاني مضامينَها؛ وهذا - بطبيعة الحال - يَجْعَلُ العِلاجَ صَعْباً - إنْ لم يكن مُسْتحيلاً - ما لم تَخْضَعْ تلك العناصِر لقَدْرٍ كبيرٍ من التّمْحيص والتّجْريد والعَقْلانيّة؛ لكي تَبْرُزَ الأُسُسُ الجوهريّةُ لمُكَوِّنَاتِ كُلِّ طَرَفٍ، وتَتَجَلّى الحقائِقُ الكَامِنَةُ في جَوْفِ كُلٍّ منْهما.

وبتأمُّلٍ أعْمق نجدُ أنّ «الطَّرَفَ الثّاني» المُهِمّ والقادِر على «التَّفاعُلِ الإيجابيّ» في «إشْكَالِيّة التُّرَاث والحَدَاثَة» هو في الوَاقِع الطَّرَفُ نفْسه الذي حَدَّدَهُ تشارلز سنو في «إشْكَالِيّة الثَّقافَتَيْن»، وهو «الثَّقافة العِلْميّة»؛ وبما أنّ «الإشْكَالِيّة»، كما أَوْضَحَ محمد عابد الجابريّ، هي: (إشْكَالِيّةٌ ثقافيّةٌ مَحْض)[1]، فإنّ أُسْلوبَ مُعالَجتِها يَنْبَغِي أنْ يَتَّخِذَ «بُعْداً ثقافيّاً» مِحْوريّاً لتُصْبَحَ «ثقافة العِلْم» هي البَلْسَم المَطْلوب والشَّرْط الأساس لتَحْقيقِ «التّوازُن الفِكْريّ» و«التَّجانُس الثَّقافيّ» و«التَّطوُّر المُجْتمعيّ»، وللتغلُّبِ على عناصِر «الشَّدِّ والجَذْبِ» ومناطِق الصِّراعِ بين «نَمُوذَجٍ تُرَاثيٍّ» يَحْتَاجُ إلى كثيرٍ من النّقْدِ والمُرَاجَعَةِ والبَلْوَرَة، وبين «نَمُوذَجٍ مُعَاصِرٍ» تُشَكِّلُهُ وتَصْنَعُهُ «الحركة العِلْميّة - التِّقنيّة» بكُلِّ امْتِداداتِها وإنْجازاتِها ومُتَغَيِّراتِها.

٤-٤-٣) «المُؤشِّرُ الحَدَاثيّ»: مُؤشِّرٌ يَبْحَث عن تَأْسيس:

للحقيقة يَنْبَغِي ألاّ نَغْمِطَ محمد عابد الجابريّ حَقَّهُ في الإشارة إلى «العُنْصُرِ الفَاعِل» في «المُعَاصَرَة» حيث نجده يقول: (ولذلك كان من الضّروري لنا، سواءً من أجل حَلِّ مشاكِل ماضينا في وَعْينا من أجل بِنَاءِ مُسْتقبلنا الثّقافيّ، العمل على نَشْرِ الثّقافة العِلْميّة والفلْسفيّة وتَكْريسِ أساليب البَحْث العِلْميّ ومناهِجه، نظريّاً ومُمارَسةً، في ساحتنا الثّقافيّة الرّاهِنة. إنّه الشَّرْطُ الضّروريُّ لتَدْشين عَصْر تَدْوينٍ جديدٍ يُؤسِّسُ المُسْتَقْبَل بما يَسْتَجِيبُ لمُتطلَّباته ويَفِي باحْتياجاته)[1]. بطبيعة الحال تلك الإشارة إلى «الثَّقافة العِلْميّة» هي إشارةٌ عَابِرةٌ كما هو الحال في كثيرٍ من الطُّرُوحات المُعَاصِرة لمُثقَّفين ومُفكّرين وسياسيّين عرب، حيث تَبْقَى في إطارٍ ضَيّقٍ، وفي حُدُودِ المُناسَبات المَعْنِيَّة، دون مُحاولاتٍ جَادّةٍ لاسْتِيعاب أبْعاد تلك الضّرورة في «المَنْظُومَةِ الثَّقافيّة»، والتّلاقُح معها في الأُطُرِ الفِكْريّة، وتَأْسيسها في «المَنْظُومَةِ المَعْرفيّة»، وتَفْعيل آلياتِها في الإسْتراتيجيّات المَطْرُوحة؛ ممّا جَعَلَ من «الثَّقافة العِلْميّة» «القضيّة الغَائِبَة» التي لم تَجِدْ تَأْصيلاً ولا تَأْسيساً ولا جُهُوداً جَادّةً للتّعامُلِ مع مُقْتضياتِها وأبْعادِها وشُرُوطِها المُتَعَدِّدَةِ على الأصْعِدَةِ الفِكْريّة والسّياسيّة والتّعْليميّة والإعْلاميّة والاجْتماعيّة وغيرها. وبالرّغْم من أنّ إشارة الجابريّ إشارةٌ عَابِرةٌ، إلاّ أنّها تُبَيِّنُ الحاجة الماسَّة إلى تَأْسيسِ «المُؤشِّر الحَدَاثيّ» الأهمّ والضّروري في تفاعُلاتِ المُجْتمعات المُعاصِرة والمُتَمَثِّلِ في «الثَّقافة العِلْميّة» ومدى انْخِرَاطِهَا - بحيويّةٍ - في «المَسَارِ المُسْتَقْبَليّ» اللازم اتِّخاذه وتبنِّيه لمُعالَجَةِ الإشْكاليّات القَائِمَة في العَقْلِ والوِجْدَانِ والوَاقِعِ العربيّ.

ومن أبْرز أسْباب تحفُّظي[١٠٩،٦٠] على مُصْطلح «المُعَاصَرَة» في مُصْطلح «ثُنَائِيَّة الأصَالَة والمُعَاصَرَة» هو أنّ الحديث والنّماذج والأفْكار تَرِدُ دائماً من «العَالَمِ الغَرْبيّ» بحُكْم قُوّةِ التّفاعُلات معه، ولكن لا يُمْكِنُ أنْ نَعْتَبِرَ ذلك «النّمُوذَجَ الغَرْبيّ» «النَّمُوذَجَ المُعَاصِرَ الوحيد»، أو «الرُّؤية الحَدَاثيّة الفريدة»؛ فـ«المُعَاصَرَةُ الحقيقيّةُ» يجب أنْ تَعْني كُلَّ جَوانِب «المُعَاصَرَة» والتَّزَامُن، ومن هذا المُنْطلق فهل يجوزُ - مثلاً - إغْفَالُ نماذج

مُعَاصِـرةٍ وحَيّةٍ، مِثْـل: «النّمُوذَج اليابانـيّ»، أو «الهِنْديّ»، أو «الصِّينـيّ»، أو «الماليزيّ»، وتجارِبهم المُخْتلفة؟.

إنّ السُّؤال هو: (لماذا لم يَتَوَقَّفْ «الحَدَاثيّون العرب» كثيراً أمام «النّمُوذَج اليابانيّ» الـذي - كما يقول مسعود ضاهر[٨] -: «رَفَضَ فيه مُصْلحوهم وَضْعَ الأَصَالَةِ في مُواجَهَةِ الحَدَاثَة، أو التّصَـدِّي للغَرْبِ بأُسْلوب المُمَانَعةِ فقط وبالشِّعارات القوميّة العَاطِفيّة»؟)، والسُّـؤال - أيضاً - هـو: (لماذا لم يَتَوَقَّـفْ «التُّرَاثيون العرب» أمام الحقيقـة التي يُؤَكِّدُ مسعـود ضاهر[٨] بأنّـه: «يكاد يُجْمِعُ البَاحِثـون عليها في تَجْرِبَةِ التَّحْديـث اليابانيّة على أنّ الثّقافـة العَصْريّة هي الأساس في نَهْضَـةِ اليابان الجديدة، وهي ثقافةٌ تَحْمِي الجَانِبَ الإيجابـيّ في التُّـرَاث فتُدْخِلُهُ في عُمْقِ الوِجْدَانِ الشَّعْبيّ، ولا تَضَعُهُ في مَوقِعِ التَّعَارُضِ مع الثّقافة العَصْريّة التي لا يُمْكِنُ أنْ تكون ثقافةً تُرَاثيّةً وحيدة الجَانِب»؟).

لقـد وجدنـا - أيضـاً - أنّ من مُشْـكلات «الحَدَاثيّيـن العرب» هي تبنّيهـم لمَوْقِفِ «الصِّـرَاع» مع ما هـو «تُرَاثيّ»، وإنْ كان هذا جُـزْءاً مِحْوريّاً من تطـوُّرِ «الحَدَاثَةِ الغَرْبيّة» وظُرُوفِهَـا التّاريخيّـة، فإنّه ليـس هناك من سببٍ وجيـهٍ يَقْتَضِي اسْتدعـاءه وإنْزاله على المُجْتمعات العربيّة والإسْلاميّة؛ وبالتّالي فإنّ من الضّروري، كجُزْءٍ من حَلِّ «الإشْكَاليّة»، إلْغـاء، أو تَقْليـص، مَفْهُـوم «الصِّرَاع» فـي التّفاعُـلات الاجْتماعيّة والفِكْريّـة والثقافيّة والسياسيّة عنْد التّعامُلِ مع «إشْكَاليّة التّنْمية» في «المُجْتمعات العربيّة». أمّا «التُّرَاثيُّون»، فقـد غَابَتْ عن كثيرٍ منهم حقيقة أنّ «المُعَاصَرَة» شَرْطٌ أساسٌ لتوافر القُوّةِ القَادِرَةِ على حِمايـةِ «التُّرَاث»، وهي الحقيقـة التي يصوغها مسعود ضاهر بقولـه: (إنّ من يَعْجِزُ عن الانْخِرَاطِ في عمليّة التّجْديد والمُعَاصَرَة سيكون عَاجِزاً - بالضّرورة - عن حِماية مَوْرُوثِهِ الثّقافيّ الأصيل الذي هو مِلْكٌ للإنْسانيّة جَمْعاً)[٨].

مـن الوَاضِـحِ - إذاً - أنّ «الرُّؤية التّنْمويّة - العِلْميّـة - التِّقنيّة» غَائِبَةٌ في «الخِطَابِ العربـيّ المُعَاصِـر» بشِقَّيْهِ «التُّرَاثـيّ» و«الحَدَاثيّ»؛ فهي غَائِبَةٌ في طُرُوحَـاتِ «الحَدَاثيّين العـرب» الذيـن شَغَلَتْهُمْ معارِكهـم المُتَنَوِّعَـة، وهي غَائِبَـةٌ - أيضاً - لـدى «التُّرَاثيّين»،

فأُطْرُوحَاتُهُـم - في مُعْظَمِهَا - كلامٌ مَكْـرُورٌ، ومَوَاعِظ جَامِدَةٌ، ورُدودٌ حَادّةٌ، ومَحْفُوظاتٌ نَسَقيّـةٌ، وتَشَنُّجَاتٌ انْفعاليّةٌ على اسْتِفزازات مُناوئيهـم، أو في مُعالَجَةِ الأزمات التي تَمُرُّ بها مُجْتمعاتُهم.

٤-٥) الإشْكَالِيّة هي «إشْكَالِيّة حول العَدَم»:

يـرى محمد عابد الجابريّ أنّ طبيعة هذه الثُّنَائِيّـةِ القَلِقَةِ بين «التُّرَاث» و«الحَدَاثَة» قـادتْ: (إلى وجود نَوْعٍ من التَّوَتُّـرِ والقَلَقِ والالْتِبَاسِ في العَلاقَةِ بين الماضي والمُسْتَقْبَل، بين التُّرَاثِ والفِكْرِ المُعَاصِر، بين الأنا والآخَر...الخ ممّا جعلها تَبْقَى عَلاقَةً، لا تقومُ على الاتِّصَالِ ولا على الانْفِصَالِ، وإنّما على التَّنَافُرِ والتَّدَافُعِ، والنّتيجةُ تَشْويشُ الحُلْمِ النّهْضَويّ في وَعْينا وتَعْتيم الرُّؤية في فِكْرِنَا)[1]. وأمّا وَاقِعُ «المُجْتمعات العربيّة» فيُؤَكِّدُ أنّ الصِّرَاعَ الـذي تَمَخَّضَ عن هذه «الإشْكَاليّة» هـو وَاقِعٌ أَدْهَى وأَمَرّ من ذلـك «التَّشْويش»و«التَّعْتيم» اللذيـن أشار إليهما الجابريّ؛ فالتَّبِعَاتُ الاجْتماعيّـة والفِكْريّة والتّنْمَويّة والسّياسيّة لهذا الصِّرَاعِ كانتْ - في مُجْمَلِهَا - كَوَارِث مُتتاليةً على «المُجْتمعات العربيّة»، وهذا هو المُتَوَقَّعُ مـن صِرَاعٍ هو في وَاقِعِه - فـي رأْيي[١٠٩،٦٠] - «صِرَاعٌ حول العَدَم»؛ فلا «النَّمُوذَجُ التُّرَاثيّ» موجودٌ على الأرْض المُتَنَازَعِ عليها، ولا «النَّمُوذَجُ المُعَاصِرُ» مُتَوَافِرٌ بشُرُوطِهِ ومُقْتضياتِه؛ ولـذا انْزَلَقَ «الخِطَابُ العربيُّ المُعَاصِـرُ»، كما هو مُتَوَقَّعٌ من تَرْكيبتِه الخَطَابيّة المَعْهُودة، إلى الإنْشائيّات والتّنْظيرات والصِّراعات السّياسيّة والاجْتماعيّة والكلاميّة حول «أَصَالَةٍ» تَخَلَّيْنَا عن مُقَوِّمَاتِهَا، و«مُعَاصَرَةٍ» لا نَمْتَلِكُ معاييرَها.

إذاً نَسْتطيـع أنْ نقـول إنّها - فـي الوَاقِع - «إشْكَاليّـةٌ حول العَـدَم»؛ فـ«التُّرَاثُ» في جَانِبِهِ الأصيل - نتيجةً للانْفِصَـامِ بين التّنْظيرِ والمُمَارَسَةِ وبسبب التّراكُمَاتِ التّاريخيّة المُتَنَوِّعَة - غَائِبٌ - إلى حَدٍّ كبيرٍ - عن الحياة المُعَاصِرة، ولذلك أسْبابٌ عِدّةٌ ليس أقلُّها أنّنا نعيشُ ظُرُوفاً وتغيُّراتٍ ومُسْتَجِدَّاتٍ لم تكنْ في حِساباتِ الأوّلين واجْتِهاداتِهم، ونُضيفُ إلى هذا أنّ ذلك «التُّرَاثَ» امْتَزَجَ - بالضّرورة - باجْتِهاداتِ البشر ورُدودِ فِعْلهم وعاداتِهم وتقاليدِهـم ومُشْكلاتِهم في أزْمِنَةٍ وأماكِن مُخْتلفةٍ، وبعْضها تَمَكَّنَ وتَحَصَّنَ واسْتَقَرَّ حتى

دَخَلَ في إطار «المُقَدَّس»؛ وكُلُّ ذلك يَسْتَدْعِي كثيراً من الفَرْزِ والتّمْحيصِ والنّقْدِ والانْتِقَاء. وهكـذا نجـدُ أنّ «خِطَـابَ التُّرَاثيّين»، في كثيرٍ منـه، هو: إمّا «خِطَابُ خيـالات الماضي» الـذي غَابَتْ كثيرٌ من حقائِقـه ووقائِعه ليُصْبِـحَ مَرْتَعاً للأوهام، ومُتَنفَّسَـاً للإحْباطات، وإسْقَاطـاً للتّمنّيات؛ وإمّا «نماذجٌ مِثَاليّةٌ» نصوغُها - عبْـر مَواعِظنا وخِطَاباتِنا المُتَباكِيةِ علـى الماضي التّليد - بعيداً عـن التّفاعُلات اليوميّة، والمقاصِـد الحيويّة، والمُمارَسات الحياتيّة، والضُّغُوط الحقيقيّة، والتّحدّيـات المُسْتَفْحِلَة. إنّ «خِطَابَ التُّرَاثيّين» يَفْتَقِدُ ما هو إيجابيٌّ في «التُّرَاثِ» من أخْلاقٍ وعَدْلٍ وإيثارٍ وزُهْدٍ وعملٍ وإتْقانٍ، ولا عِبْرة فيما يُطْرَحُ مـن مِثَاليّاتٍ وخُصُوصيّـاتٍ، وكلامٍ يَزِنُ الجِبَـالَ ويُغَطّي عَيْنَ الشَّمْـس؛ فالعِبْرَةُ هي في الحقائِـق فقط، حيث نجدُ أنّ كثيراً من تلك القِيَم، التي يَدْعُـو إليها «الخِطَابُ التُّرَاثيُّ»، بعيـدةٌ عن المُمَارَسَاتِ والحياة، بينما نجدها حَيّةً في الوَاقِعِ الغَرْبيّ، حيث يكون الإنْسان الغَرْبـيّ - علـى سبيل المِثال - أكْثَـر اهْتِماماً بالجَوْهَرِ منه بالمَظْهَـر، وأقلّ بَذَخَاً، وأكْثر اعْتِـدالاً في الاسْتِهْلاكِ والتّباهـي بالمُمْتلكات عن نظيره العربـيّ المُسْلِم. أمّا أثرياؤهم فيوميّـاً تَنْقُلُ إلينـا أخْبارهم التّبرُّعات الضّخْمـة ببلايين الدّولارات التـي يُخَصِّصُونهَا للأعْمـال الخيريّة وميادين التّعْليم ومعاقِـل البَحْث؛ وأمّا شبابهم فهم الأكْثر حِرْصاً على «الأنْشطة التّطوعيّة» في مُجْتمعاتِهم وأحْيائِهم وبِيئاتِهم.

وأمّـا «الحَدَاثَةُ» فهـي - أيضاً - بشُرُوطِهَا المَعْرفيّـة، وضَوابِطِهَا الإنْتاجيّة، وقِيَمِهَا الفِكْريّـة، ومُمَارَسَاتِهَا المُنْضَبِطَة، لا تكاد تَبِيـن إذا اسْتثنينا الجَانِبَ الشَّكْليّ، والصِّرَاعَ اللفْظـيّ المُحْتَـدِم، و«التّنْميـة الاسْتِهْلاكِيّة» في حياتنـا وسُلُوكيّاتنا؛ ولـذا فرُمُوزُهَا في «المُجْتمعـات العربيّة» - بأشْكَالِهَا المُسْتَوْرَدة: اصْطلاحـاً واسْتِهْلاكاً وتَقْليداً - يَفْتَقِدُون الجَوانِـبَ الإيجابيّـة من «الحَدَاثَةِ» فـي المُشَارَكَـةِ الفَاعِلَةِ في صِنَاعَـةِ «الحركة العِلْميّة التّنْمَويّـة»، وبَلْوَرَةِ مُقَوِّمَاتِهَا، وطَبْعِ آثارِها الحقيقيّة على الفِكْرِ والمُمارَسةِ والمُجْتمع. أمّا الطَّريـفُ في الأمْرِ فـإنّ بعض «دُعَاة الحَدَاثَـة» راحوا يَزِفُّون إلينا دُخـول عَصْر «ما بَعْدَ الحَدَاثَـة»، في حين أنّ حَدَاثتهـم المَزْعُومة لم تؤت أُكُلَهَا بعْد فـي عَصْرِهَا المُتَوَهَّمَ، إلاّ إذا كان المَقْصـود بـ«البَعْديَّـة» هنا وَصْف لؤي صافي بأنّها تَحْمِلُ (ظِلال التَّفَكُّكِ والتَّآكُلِ

والتَّرَاجُع)[١٦]، ولعلّ وَصْف حسن الهويمل يَحْمِلُ بعْض جَوانِبِ الحقيقة عندما قال: (لُعْبَةُ البَعْدِيَّات هي لُغَةُ المُرْتَبِكين)[٦٦]. وأمّا حال «المُجْتمعات العربيّة» في «إشْكَاليّة التُّراث والحَدَاثَة» فهو حال «السَّاقِطِ نحو الأرْض» فَاقِداً تَوازُنه في الهواء؛ فلا هو يَقِفُ على أرْضِ «التُّرَاثِ» الصُّلْبَةِ بقِيَمِهَا وأصالتِها وثباتِها، ولا هو يُحَلِّقُ في الأَجْوَاءِ بقُوّةِ دَفْعِ «الحَدَاثَةِ المَعْرفيّة» وعُنْفوان «الحياة المُعَاصِرَة».

وهكذا تُصْبِحُ هذه الإشْكَاليّة «صِرَاعاً حول العَدَم»؛ فالحَاضِرُ مَبْتُورٌ عن سِياقِ الماضي، سَواءً في تَمَثُّلِ قِيَمِهِ وتَطْبيقِ مُوَاصَفَاتِه، أو في انْسِجَامِ اجْتِهادات السّابقين مع حيوات اللّاحقين؛ وفي الوَقْت نفْسه نجدُ أنّ هذا الحَاضِرَ مَعْزُولٌ عن فِكْرِ عَصْرِهِ ومُقْتَضياتِ زمانِه، ويَصِفُ زكي نجيب محمود هذا الحال بقوله: (إنّ طريقنا في النَّظَرِ لم تَزَلْ - كما كانتْ منْذ قُرُونٍ - هي البَحْثُ في المَوْرُوثِ عن الشَّوَاهِدِ التي تُبَرِّرُ الجديد أو لا تُبَرِّرُه، فكأنّنا نُمْسِكُ بين أيدينا قَالَباً من حديدٍ، لنُرْغِمَ الحياةَ المُتَدَفِّقَةَ الفَوَّارَةَ على الخُلُودِ فيه إلى سكينة النّائِم، تَتَغَيَّرُ حياتُنا وذلك الإطار الحديديّ لا يُريدُ أنْ يَتَغَيَّر، وما لم تَحْدُثْ في مُناخِنا الفِكْريّ تَحَوُّلاتٌ تُوائِمُ بينه وبين صُوَرِ الحياة الجديدة، فسيظلُّ التّنَافُرُ قائِماً بين الرّأْسِ والقَدَمَيْن)[٢٠]. وأمّا أبْرز أبْعاد هذه «الإشْكاليّة» فهو غِيَابُ الإبْدَاعِ والإنْجَازِ من كِلا الفريقَيْن اللذين يَصِفُهُمَا طه عبد الرحمن بـ«المُقَلِّدَة» حيث يقول: (ظَاهِرٌ أنّ كِلا النَّوْعَيْن من المُقَلِّدَةِ لا إبْدَاع عنْدهما؛ إذْ «مُقَلِّدَةُ المُتَقَدِّمين» يَتَّبِعُون ما أَبْدَعَهُ السَّلَفُ من غير تَحْصيل الأسْباب التي جعلتْهم يُبْدِعُون ما أَبْدَعُوه؛ و«مُقَلِّدَةُ المُتَأَخِّرين» يَتَّبِعُون ما أَبْدَعَهُ الغَرْبُ من غير تَحْصيل الأسْباب التي جعلتْهم يُبْدِعُون ما أَبْدَعُوه)[٦٥].

تَنْضَوِي هذه «الإشْكَاليّةُ» على ما أَسْمَاهُ محمد عابد الجابريّ «سُلْطَة النّمُوذَج» التي: (جعلتْ فريقاً منّا يرى «الأَصَالَةَ» في التُّرَاث، في العَودَةِ إليه وإليه وَحْدَه، وهي التي تَمْنَعُهُ بالتّالي من أنْ يَخْطُرَ بباله أنّ «الأَصَالَةَ الحقيقيّة» بالنِّسْبَةِ لنا نحن الذين يَغْمُرُنَا التُّرَاثُ من كُلِّ جَانِبٍ هي تلك التي يجب أنْ نُحَقِّقَهَا في تعامُلِنَا مع «الفِكْرِ العَالَميّ المُعَاصِر» ومن خلال التّعامُل معه، وهي - أيْ «سُلْطَةُ النَّمُوذَج»- هي التي جعلتْ فريقاً آخَر منّا يرى

«المُعَاصَـرَةَ» في الفِكْرِ الأوروبيّ وَحْـدَه، فحالتْ دونه ودون أنْ يَخْطُرَ بباله أنّ «المُعَاصَرَةَ الحقيقيّـةَ» بالنِّسْبَةِ لنا نحن الذين تتقاذفنا، يميناً ويساراً، «مُرَكَّبَاتٌ ذِهْنيّةٌ» وَافِدَةٌ إلينا مـن أوروبا، هي تلك التي يجب أنْ نُحَقِّقَهَا في تعامُلِنَا مـع التُّرَاث، تُراثُنا نحن أوّلاً)[٦٧].

لقـد أصاب محمد عابد الجابريّ عندما وَصَـفَ طبيعة النَّمُوذَجَيْن «السَّلَفِيّ» (التُّرَاثيّ)، و«الليبراليّ العربـيّ» (الحَدَاثِـيّ)، بأنّهمـا يَلْتَقِيان علـى صعيدٍ وَاحِـدٍ: (فكلاهما يرى «النّهْضَـةَ» في القَفْزِ على التّاريخ لا في صُنْعِـه. الأوّلُ يراها في «العَوْدَةِ إلى طريقة سَلَفِ الأُمّـة قبل ظُهُور الخِلاف»، والثّاني يراها في العَوْدَةِ إلى «المبادئ الأوروبيّة»)[٦٧]؛ ويُبَلْوِرُ محمد عابد الجابري[٦٧] هـذه الرُّؤية بأنّ «السَّلَفِيّ» خاض المعارك بـ«عَقْلِ الأمْس»، وأمّا «الليبراليّ العربيّ» فقد خاض معارِكه لا بـ«عَقْلٍ» يَتِمُّ بِناؤه من خلال المعْركة وبواسِطتها وعلى ساحتها، بلْ باسْم «عَقْلٍ جَاهِزٍ» يَتَحَدَّثُ عن «المبادئ الأوروبيّة».

وأمّا «الخِطَـابُ التَّوفيقيّ»، أو «التّلْفيقيّ»، الذي اعْتَقَدَ أنّـه يَجْمَعُ بين «الحُسْنَيَيْن»، فإنّه يُضِيفُ إلى «الإشْكَالِيّة» إشْكَالِيّةً أُخْرى؛ فأصْحَابُ هذه الرُّؤية يُريدون أنْ يَأْخذوا من التُّـرَاثِ «أحْسن ما فيه»، ومن الحَدَاثَةِ «أحْسن ما فيهـا»، أو بصِيغة السُّؤال الذي طَرَحَهُ لـؤي صافـي: (كيف يُمْكِنُ للمُثقّـفِ أنْ يَقِفَ من مُشْكلاته مَوقِفاً أصيـلاً ويُقَدِّمَ لها حُلُولاً عمليّة مُناسِبة؟)[١٦]، وأَصْبَحَ الحالُ كما يقول شاكر مصطفى: (نَوْعاً من الجَدَلِ النّظريّ المَكْـرُور: «ماذا نَأْخُذُ؟ ومـاذا نَدَعُ؟»)[١٨]؛ وذلك في الوَقْت نفْسه الذي يتردّى فيه الوَاقِعُ تحْـت وَطْأَةِ مفاهيم مُلْتَبِسَةٍ وتَأْويلاتٍ مُضْطَرِبَةٍ حـول «التُّرَاث»، تُدْخِلُهُمْ في لَغَطٍ وجَدَلٍ لا يَنْتهيان، ويَرْزَحُ فيه الحَاضِرُ تحت وَطْأَةِ ضُغُوطٍ وتحدّياتٍ مُتسارِعةٍ في دُنْيا «الحَدَاثَةِ» التي ليس لأدْعيائها فيها نصيبٌ، وهم فيها لغيرهم تَبَعٌ؛ وهذا المَوْقِفُ في أحْسن أحْواله لا يتجـاوز وَصْفَ شاكر مصطفى له بقوله: (بَقِيَتْ وتَجَذَّرَتْ الأفْكَارُ التّوفيقيّة بين التُّرَاثِ والتّقَـدُّمِ الغَرْبيّ كنظريّةٍ مَقْبُولةٍ، ولكن من دون حَلٍّ عمليّ)[١٨]. وأمّا «النّتيجة»، فهي كما قَرَّرَهَا محمد عابد الجابريّ بقوله: (اسْتِمْرَارُ القديم لا في جَوْفِ الجديد يُغْنِيه ويُؤَصِّلُه، بَـلْ اسْتِمْـرَارُهُ إلى جَانِبِـه: يُضَايقُهُ ويُنَافِسُـه)[٦٧]، وأمّا السُّؤالُ الـذي يَهْتَمُّ هذا الكِتاب

بمُعَالَجَةِ أحد أبْرز جَوانِبه وتَأْصيلِ أهمّ مُتطلَّباتِه، فهو: (كيف يُمْكِنُ تَغْيير الحال ليُصْبِحَ القديمُ أداةً فَاعِلَةً في تَحْفيزِ الجديد، وعُنْصُراً جوهريّاً في تَأْصيلِه وتَطْويرِه وتَفْعيلِه؟).

٤-٦) مُحَاوَلَةٌ لـ«فَكِّ الاشْتِبَاك»:

نَسْتطيعُ أنْ نقول - من وَاقِع التّجربة الحَيّة والنّماذج المَاثِلة للعِيان - إنّ «الخِطَابَ العربيّ المُعَاصِر»، بشِقَّيْه «التُّرَاثيّ» و«الحَدَاثيّ»، فَشِلَ في إحْداث «النَّهْضَة» المَنْشُودة؛ لأنّه اسْتَبَقَ النّتائِج، وقَفَزَ فوق التّاريخ، وحَكَمَ على المُسْتَقْبَل من رُؤىً تَنْظيريّةٍ لم تُغَادِرْ مَواقِعَهَا لتتفاعلَ على الأرْض، ولتَدْفَعَ عَجَلَة الحياة وفْق «مَنْظُومةٍ تَنْمَويّةٍ» تَحْتَكِمُ إلى «لُغَةِ العَصْر».

لقد حدث هذا الإخْفَاقُ بالرّغْم من أنّ «المَنْظُومة التَّنْمَويّة» لا تُناقِضُ تُرَاثَ الأُمّة الذي يتَمَثَّلُ في مَقُولة رسول هذه الأُمّة صلَّى الله عليه وسلَّم: «**أنْتُم أَعْلَمُ بأَمْرِ دُنْيَاكُم**»[٦٨]؛ وهي في تَوَاؤُم مع «رُوح التّنْمية» عندما نَسْتَحْضِرُ الدّلالات والمعاني والقِيَم المُرْتَبِطَةَ بِقَوْلِ الحقِّ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرّعد: الآية ١٧]، وبقَوْلِ المُصْطفى - صلَّى الله عليه وسلَّم -: «**إذا قَامَتْ القِيامَةُ وفي يَدِ أحدكم فَسِيلَةٌ فليَغْرِسْهَا**»[٦٩]؛ وهي لا تتصارعُ مع التّغيُّرات المُتسارِعة؛ لأنّ «الأَصْل في الأُمُور الإباحة»، وباسْتِثْنَاءِ ثَوابت قَطْعيّةٍ مَحْدودَةٍ، فإنّ المساحة وَاسِعَةٌ لامتِصَاص إيقاع «الحياة المُعَاصِرة»، والتَّأقْلُم مع مُقْتَضياتِها، واسْتيعابِ حقيقة أنّ «الحَاضِرَ» قَابِلٌ للتّكَيُّف مع مُتطلَّبات «المُسْتَقْبَل».

إنّ «إشْكَاليّةَ التُّرَاثِ والحَدَاثَة» إشْكَاليّةٌ «زَمْكَانِيَّةٌ» - في المقام الأوّل - حيث نَفْرِضُ على «الزَّمان» شُرُوطاً لا تُوافِقُ خصائِصَه، ونَفْرِضُ على «المكان» مُعْطياتٍ لا تُوافِقُ تَجْرِبتَه؛ ولذا فمن الضّروري تَطْوير نماذِج تَفْصيليّةٍ عمليّةٍ تُراعِي خصائِصَ «الزَّمان»، وشُرُوطَ «المكان»، وتحدّياتِ «المُسْتَقْبَل»، وخصائِصَ «الحَاضِر». إنّ «إشْكَاليّةَ التُّرَاثِ والحَدَاثَة» في العَالَمِ العربيّ ليستْ «إشْكَاليّةً دِينيّةً» كما كان الحال في أوروبا في الصِّرَاعِ

بين «السُّلْطَـةِ البَابَوِيّة» و«رِجال العِلْمِ والعَقْل»، ولكنّها في عَالَمِنَا العربيّ «إشْكَاليّةٌ نَفْسِيّةٌ - اجْتماعيّـةٌ - ثقافيّةٌ»؛ فالصَّدْمَةُ الحضاريّةُ التي أصابـتْ العَالَمَ العربيّ أَدَّتْ إلى حالةٍ مـن حالَتَيْن: إمّا «أَزْمَةٌ هُويّـة» نَتَجَتْ عن «الانْبِهَارِ» بالآخَر، وإمّـا «الانْكِفَاءُ على الذّات»، وتَمْجيـدُ الماضي لحِمايةِ «الهُويّة» دون تَمْييزٍ بيـن عناصِره ومُقَوِّماتِه ومُلابَساتِه. وهكذا يُصْبِـحُ السَّبَبُ الرّئيسُ لتَعَثُّرِ جُهُودِ «الإصْلاح والتّنْميـة» في العَالَمَيْن العربيّ والإسْلاميّ هـو إصْـرار شَرائِح كبيرةٍ مـن المُثَقَّفين وأصْحاب القـرار - تُرَاثيّيـن وحَدَاثيّين - على اسْتِعَـارَةِ «نماذِج نَاجِزَةٍ» من ماضٍ إسْلاميٍّ، أو حَاضِـرٍ غَرْبيّ، وهو ما أَطْلَقَ عليه محمد عابد الجابريّ[٦٧] مُصْطلح «سُلْطَةُ النَّمُوذَج».

وأمّا نُقْطَةُ الضَّعْفِ الأبْرز التي يَشْتَرِكُ فيها «التُّرَاثيّون» و«الحَدَاثيّون» و«التَّوفِيقيّون» فهـي أنّهم جميعاً يُريدون أنْ تكون أُطُرُوحاتِهم «حقائِق يقينيّةً» لا تَقْبَلُ النّقاش أو الشّك، ويَعْتقـدون أنّ الكمـال في أعمالهم التـي لا يُقَارِبُهَا الخطـأ، والصّـلاح لأفْعالِهم التي لا تُدَنِّسُهَـا الخطيئة، وهذا مُخَالِفٌ لما يَطْرَحُـهُ «الفِكْرُ التَّجْريبيّ» الذي يُمَثِّلُ جَوْهَرَ «العمل التّنْمَـويّ»، ويَعْكِسُ «الوَاقِعَ الإنْسانيّ»، حيـث إنّ الخطأ وَارِدٌ في كُلِّ الأحْوال، والمُراجَعات هي الأَصْلُ في كُلِّ الأُمُور، والتّقْييم المُسْتمرّ هو الأسَاسُ لكُلِّ الأعْمال.

أمّا «مَفْهُومُ الحَدَاثَة» في حَدِّ ذاته فهو مَفْهُومٌ وَاسِعٌ وشَامِلٌ، طَغَتْ فيه عند «الحَدَاثيّين العرب» جَوانِب تَقْديسٍ وانْبِهَارٍ وعَجْزٍ، وأَصْبَحَ دَوْرُ كثيرٍ منهم لا يَعْدُو دَوْرَ «حَامِلِ بِضَاعَةٍ» يَنْقُلُهَـا بعُجَرِهَـا وبُجَرِهَا من مـكانٍ إلى مكانٍ، وهـو لا يَدْري طبيعة مـا يَحْمِلُهُ، وظُرُوفَ زَرْعِـهِ، وشُـرُوطَ حصـادِه، وهو - أيضاً - أجْهَـلُ ما يكون فيما يَخُصُّ طبيعة احْتياجات بيئته، والأَنْكَى من ذلك أنّه لم يتفاعلْ مع عمليّة «الزَّرْعِ والحَرْثِ والحصاد» المُضْنِيَةِ؛ لأنّه يُريـدُ أنْ يَحْصُدَ قبْل أنْ يَزْرَعَ، وأنْ يَجْنِيَ الثِّمَارَ قبْل أنْ يُهَيِّئَ التُّرْبَة. وانْطلاقاً من هَيْمَنَةِ «ثقافة الغَالِب»، فإنّ الغَالِبيّة من الحَدَاثيّين - بانتماءاتِهم المُخْتلفة - وجدوا في مفاهيم «الحَدَاثَة» ومُصْطلحاتهـا تَزَلُّفاً لـ«الحضارة الغَرْبيّة»، وتَظَاهُـراً بفَهْمِهَا والتّفاعُلِ معها، وتَعْويضـاً عن مَشَاعِرِ العَجْزِ والنَّقْصِ، فكان حالهم مثل حال السيّدة القَرَوِيّة التي أرادتْ

أنْ تُبْـرِزَ مُعَاصَرَتَهَـا وحَدَاثَتَهَـا ومُجَارَاتَهَا لـ«الموضة» عندما سألوهـا: (من أين تَشْتَرِي أحْذِيَتِك؟)، فأجابتْ بكُلِّ فَخْرٍ وثِقَةٍ واعْتزازٍ: (أَشْتري أحْذِيَتِي من «ماكدونالدز»).

إنّ الحقيقـة التي يُؤَكِّدُهَا طه عبد الرحمن هـي أنّ: («الحَدَاثَة» عِبَارَةٌ عن إمْكاناتٍ مُتَعَـدِّدَةٍ، وليست كما رَسَخَ في الأذْهان، إمْكاناً وَاحِـداً؛ ويَنْهَضُ دليلاً على ذلك المَشْهَدُ الحَدَاثِـيّ الغَرْبِـيّ ليس بالتَّجَانُسِ المَظْنُـون، بَلْ فيه من التّنَوُّعِ ما يجـوزُ معه الكلام عن حَدَاثَـاتٍ كثيـرةٍ، لا حَدَاثَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فهنـاك، باعْتِبَارِ الأقْطار؛ «حَدَاثَـةٌ فرنْسيّةٌ» و«حَدَاثَةٌ ألْمانيّـةٌ» و«حَدَاثَـةٌ إنْجليزيّـةٌ» و«حَدَاثَةٌ أمْريكيّـةٌ» وغيرها)[٦٥]. ما هو أهـمُّ من ذلك أنّ «الحَدَاثَـةَ» ليستْ فقط رهينةً في أشْكَالِهَا للخُصُوصِيّات القوميّة، ولكنّها تَخْضَعُ - بشَكْلٍ وَاضِـحٍ - لما أَسْمَاهُ طه عبـد الرحمن «اعْتِبارات المَجَالات» فهنـاك: («حَدَاثَةٌ سياسيّةٌ» و«حَدَاثَـةٌ اقْتصاديّةٌ» و«حَدَاثَةٌ اجْتماعيّةٌ» وسواها؛ كمـا أنّ لـ«الحَدَاثَةِ» في القُطْرِ الوَاحِدِ مَرَاتِـب عِدَّةً؛ فهناك أقْطَارٌ حَظُّهَا من «الحَدَاثَةِ» في هذا المجال أو ذاك أكْبر من حَظِّهَا منْهـا فيما عـداه كأنْ تكـون حَدَاثَتُهَا الصّناعيّـة أقْوى مـن حَدَاثَتِهَا القانونيّـة، أو تكون حَدَاثَتُهَا الاقْتصاديّة أقْوى من حَدَاثَتِهَا السّياسيّة، وهكذا)[٦٥]. وفي إطار تلك الإمْكانات المُتَعَـدِّدَة لـ«الحَدَاثَـة»، فإنّ طبيعة الوَاقِـعِ العربيّ، تَفْرِضُ - في رأْيِـي[٦٠، ١٩٠] - أنْ يكون المُنْطَلَقُ عبْر «حَرَاكٍ تَنْمَـوِيٍّ» شَامِلٍ يَتْرُكُ بَصْمَاتِهِ على الأرْض، ويُشَكِّلُ «الواقِعَ العربيّ» - بتفاعُلاتِـه وتراكُماتِـه - عبْر غَرْسِ «ثقافةٍ» تُؤَجِّلُ صِرَاعاتِهـا الكلاميّة واسْتِعْراضاتِها اللفْظيّـة وسِجَالاتِها الإنْشائيّة، وتُنَمِّي عَلاقَاتِهَا التّنْمَويّة ومَشْرُوعاتِها الحياتيّة، وتَنْخَرِطُ فـي برامِجِ عمليّـةٍ وإجْرائيّةٍ تُعِيـدُ - بطبيعتِها وتطوُّرِهـا وتراكُماتِها - صِياغـةَ الأسْئلة، ونَوْعيّةَ الطّرْح، وبَلْوَرَةَ الخِلافات، وتَحْديدَ الإجابات.

قـد نتَّفِقُ أو نَخْتَلِفُ مع محمد عابد الجابريّ الذي يرى أنّ المُهمّةَ الأولى والأساسيّة المَطْرُوحَـةَ على السّاحة العربيّة الرّاهِنَة هي تَحْقيـقُ («الاسْتِقْلال التّاريخيّ التّامّ»)[٦٧] للذّاتِ العربيّة الذي فَقَدَتْهُ بسبب التَّجَاذُبِ بين «التُّرَاثِ والحَدَاثَة»، ولكن تَبْقَى كُلُّ الحُلُول تَنْظيريّـةً، مـا لم يكنْ المُنْطَلَـقُ الأسَاسُ هو تَحْقيـق «الاسْتِقْلال التّنْمَـويّ» الذي يَحْتَاجُ، أوّل مـا يَحْتاج، إلـى «رُؤىً تَنْمَويّةٍ» تجدُ مَواقِعَهَا على «خريطـة الوَاقِع»؛ وهذا ما يَسْتَدْعِي

الحاجـة الماسّة إلى طَرْحِ نَمُوذَجٍ «التَّوَافُقِ التّنْمَويّ» كأحـد أهمّ تلك الإمْكانات المُتَعَدِّدَة لـ«الحَدَاثَـة»، بَلْ لعلّه هو القَاطِرَةُ القَادِرَةُ على تَحْريـك «الحَدَاثَة» في مجالاتِها المُتَنَوِّعَةِ وأُطُرِهَا المُخْتلفة في «المُجْتمعات العربيَة».

٤-٦-١) نَمُوذج «التَّوَافُق التّنْمَويّ»:

يَسْتَفْحِـلُ وَاقِـعُ «إشْكَالِيّة التّنْميـة» في «المُجْتمعات العربيّة» في ظِـلِّ صِرَاعِ «ثُنَائِيَّة التُّـرَاث والحَدَاثَـة» ممّـا يُبْـرِزُ ضـرورة مُراجَعَـةِ «البِنْيَـةِ الثَّقافيّة»، ويـرى محمد عابد الجابـريّ[٦٧] أنّ شَرْطَـيْ «النَّهْضَـة» همـا: «التّحَـرُّرُ من الغَـرْب»؛ بمَعْنَـى: (الدُّخُولُ مع ثقافته، التي تَزْدادُ عَالَميّةً، في حِوارٍ نَقْديٍّ، وذلك بقِراءتِها في تاريخيّتِها وفَهْمِ مَقُولاتِها ومفاهيمِهـا فـي نِسْبِيَّتِهَـا، وأيضاً التّعـرُّف على أُسُـس تقدُّمه والعمل علـى غَرْسِهَا أو ما يُمَاثِلُهَا في ثقافتِنا وفِكْرِنَا). وأمّا الشَّرْطُ الثّاني فهو «التّحَرُّرُ من التُّرَاث» وهو: (لا يَعْنِي الإلْقَـاءَ به في المتاحِـف أو في سَلَّةِ المُهْمَلات، كَلاّ إنّ ذلك غيـر مُمْكِن. إنّ «التّحَرُّرَ من التُّرَاث» مَعْناه امْتِلاكُه، ومن ثمّ تَحْقيقُهُ وتجاوزُه، وهذا ما لا يتأتّى لنا إلاّ إذا قُمْنَا بإعادة بِنائِـه بإعادة تَرْتيب العَلاقَةِ بين أجْزائِه من جِهَـةٍ، وبينه وبيننا من جِهَةٍ أُخْرى، بالشّكْلِ الذي يَرُدُّ إليه في وَعْينا تاريخيّتَهُ ويُبْرِزُ نِسْبِيَّةَ مفاهيمِه ومَقُولاتِه).

ومـن صُلْبِ «التَّحْليل الجابريّ» لـ«الخِطَابِ العربيّ المُعَاصِر» واتِّهامِهِ له بأنّه يتعاملُ مع (المُمْكِنَـات الذِّهْنِيّة وكأنّها مُعْطَيَاتٌ وَاقِعِيّة)[٦٧]، فـإنّ الشَّرْطَيْن لن يتحقَّقَا إلاّ عبْر «حَـرَاكٍ تَنْمَـويٍّ» شَامِلٍ؛ وأمّا المَخْرَجُ مـن هذه «الإشْكَالِيّة»، فلن يتحقّـقَ إلاّ بالجَمْعِ بين «التُّـرَاثِ» و«الحَدَاثَـةِ» في تَـوَازُنٍ وتَوَافُقٍ وتَنَاغُـمٍ، ولن يكون ذلك عبْر محـاولات الجَمْعِ بينهمـا تَلْفيقيّـاً، ولكـن الجَمْع بينهمـا تَنْمَويّـاً؛ وذلك بالتّفاعُـلِ الحيويّ بيـن «الأَصَالَةِ» بثَوابِتِهَـا المُعْتَمَدَةِ وضَوابِطِهَا الاجْتِهاديّـةِ واسْتِيعابِها لضُغُوطِ الوَاقِعِ ومُتطلَّباتِ المرْحلة مـن ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أُخْـرى باقْتِحَامِ «الحَدَاثَـةِ» بأبْعَادِهَا التِّقَنيّـة والعِلْميّة التي تُمَثِّلُ «البِنْيَـةَ الأسَاسَ» لكُلِّ أبْعَادِ «الفِكْرِ المُعَاصِر» لتَطْويـر «مَنْظُومَةٍ مَعْرفيّةٍ شَامِلَةٍ» تَصْطَفُّ فيهـا الإيجابيّاتُ من «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَةِ» معاً لتُحَـرِّكَ «قَاطِرَة النّهْضَة»، وتَضْمَحِلُّ فيها

السَّلْبيّـاتُ من «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَةِ» التي تُفْرِزُ عَوامِـلَ الإعاقة، ومنابِع العَرْقَلَة، وجراثيم النِّـزاع. إنّ إحْـدى الآليّات المُهمّة فـي التّصدّي لهذه «الإشْكَالِيّة» هـي فَحْصُ «الحَدَاثَةِ» بحُمُولَتِهَـا التّاريخيّـة ومُكَوِّنَاتِهَا العمليّـة وعناصِرها الفِكْريّة، وفَحْصُ «التُّرَاثِ» وإعادة قِراءتِـه برُؤيـةٍ نَقْديّةٍ موضوعيّـةٍ وأدواتٍ مَعْرفيّةٍ تُناسِبُ «الزَّمـان» و«المكان»، ولن يكون ذلـك الفَحْصُ لطَرَفَـيْ «الإشْكَالِيّة» مُجْدِياً ما لـم يَتِمّ عبْر «مِجْهَرٍ تَنْمَـوِيٍّ» يَحْرِصُ على التّلاقُـحِ والتّراكُم والبِناء، ويُقَلِّصُ مِساحاتِ الاسْتِفْزَازِ والتّوَتُّرِ والاحْتِقَان، ويَهْتَمُّ بتَقْييمِ «المَكَاسِب والخَسَائِر»، أو بلُغَةِ الفُقهاء، «المَفَاسِد والمَصَالِح».

إذاً لا مَخْرَجَ من هذه «الإشْكَالِيّة» إلاّ بحركةٍ تَدِبُّ على الأرْض، مُتَّجِهَةً نحو المُسْتَقْبَل، قَابِلَةً أخطاءها، ومُتسامِحَةً مع تيّاراتِها، ومُصَحِّحَةً مسارها، ومُعَمِّقَةً للتّفاعُلِ الذي يَنْفَعُ النّاس ليَمْكُـثَ في الأرْض، ومُحَقِّقَةً لأغْراض «الاسْتِخْلاف فـي الأرْض». أقول: لا مَخْرَجَ مـن هـذه «الإشْكَالِيّة» – في رأْيـي[١٠٩،٦٠] – إلاّ عبْر إدْراك طبيعة «العَلاقَـة الجَدَلِيّة» بين «التُّـرَاث» و«الحَدَاثَة»؛ وذلك ليس وفْق التّعْريف الماركسيّ المُسْتَنِـدِ إلى مَفْهُوم «صِرَاعِ الأضْداد» وأنّ «كُلّ شيءٍ يُوَلِّدُ نقيضه»، ولكن «العَلاقَة الجَدَلِيّة» التي تَحْرِصُ على «التَّكامُلِ البُنْيويّ» بين عناصِرِ الهُويّة ومُقَوِّمات الأُمّة ومقاصِد الشّريعة من ناحيةٍ، وبين «الحَدَاثَةِ» بعناصِرها التّنْمويّة وأُطُرِهَا الاجْتماعيّة وأُسُسِهَا المُعَاصِرَة من ناحيةٍ أُخْرى. إنّها عَلاقَةٌ تَتَبَلْـوَرُ وتَتَشَـكَّلُ عبْر برامِـج عمليّةٍ وآلياتٍ تَنْمَويّـةٍ تَدْفَعُ بالمُجْتمعات إلـى الانْخِرَاطِ في نِظَـام الحياة المُعَاصِـرَة وإنْتاجيّته وديناميكيّته، فيُثْري بعْضُها بعْضـاً؛ فيَنْهَضُ «الدِّينُ» بأصْحابـه تَحْفيزاً علـى القُوّة وتَمْكيناً فـي الأرْض، ويَتَشَـكَّلُ «العَقْلُ» وفْق «فِكْـرٍ عِلْميٍّ»، ويَتَبَلْوَرُ «الوِجْدَانُ» وفْق «أَصَالَةٍ تاريخيّة»، ويَتَطَوَّرُ «الوَاقِعُ» وفْق «حركةٍ تَنْمَويّة».

تَتَرَسَّخُ هذه «العَلاقَةُ الجَدَلِيّةُ» أكْثر عبْر الرُّؤية التي يَطْرَحُهَا محمد عابد الجابريّ بقولـه إنّ: (نجاح أيِّ بلدٍ من البلدان، النّاميـة منْها التي هي في «طريق» النُّموّ، نجاحها في الحِفَاظِ على الهُويّةِ والدِّفَاعِ عن الخُصُوصّية، مَشْرُوطٌ أكْثر من أيِّ وَقْتٍ مضى بمدى عُمْـقِ عمليّة التّحْديث الجَارية في هذا البلد، عمليّة الانْخِرَاطِ الواعي، النَّامي والمُتَجَذِّر، فـي عَصْرِ العِلْمِ والتِّقانـة)[٥٩]، وتَتَّفِقُ هذه الرُّؤية مع طَرْحِ محمـد الميلي الذي يرى أنّ:

(فِكْـرة الحِفَاظِ علـى «الأَصَالَةِ» لم تَتَحَوَّلْ إلـى مَشْرُوعِ تَأْصيلٍ يتـلاءَمُ مع الانْغِراسِ في العَصْر، واسْتِنْبَاتِ مُحِيطٍ مُلائِمٍ للاسْتِفادة القُصْوى من التَّعاطي مع الغَير)[٨].

وهكذا نَخْلُصُ إلى حقيقةٍ تُؤكِّدُ أنّ نجاح أيِّ «مَشْروعٍ نَهْضَويٍّ» مَرْهُونٌ بثلاثة عناصِر:

١) مدى قُدْرته على تَحْريك قُـوى المُجْتمع وتَحْفيزها؛ وفي «المُجْتمعات العربيّة» فإنّ الغَالِبيّة تَدِينُ بالإسْلام، وتَميلُ إلى المُحَافَظَة.

٢) توجيـهُ مَوارِد المُجْتمع وإمْكاناته، وتَفْعيـلُ طاقاته لامْتِلاكِ مُقَوِّمَاتِ «النَّهْضَة» الحقيقيّة.

٣) السَّيْرُ الحكيم - عبْر التّخْطيط والمُرونة والتّقْييم والمُحَاسَبَةِ والمُتَابَعَةِ - نحو أهْدافٍ مُحَدَّدَة، وغاياتٍ مُشْتَرَكَة.

وأمّا في «الأَلْفيّة الثّالثة»، فمن البدهيّ أنّه لا يُمْكِنُ لأيِّ «مَشْروعٍ نَهْضَويٍّ» أنْ يَنْهَضَ إلاّ عبْـر آليّاتٍ حديثـةٍ مُتَوَافِقَةٍ مـع «الزَّمان» ومُتَنَاغِمَـةٍ مع «المكان»، وعبْـر فَهْمٍ حَاذِقٍ لطبيعـة العَصْر ومُقَوِّماته ممّا يَسْتَوْجِبُ «التَّفاعُل الإيجابـيّ» مع العَالَم وتجاربه التّنْمَويّة والتّنْظيميّة والحياتيّة؛ وهكذا نجدُ أنّ الحاجة ماسّةٌ إلى «مِسْطَرَةٍ تَنْمَويّةٍ - عِلْميّةٍ» تَقِيسُ المسـارات، وتَضْبِـطُ التّفاعُلات، وتُحَدِّدُ الأهْـداف، لتَفْكيكِ «الإشْكاليّـة» وتَقْليلِ حِدَّتِهَا وتَقْليصِ مِساحاتِها.

٤-٦-١-أ) نَحْوَ «قانونٍ صِفْريّ»:

بتأمُّـلٍ دقيقٍ نجـدُ أنّ «الخِطَابَ العربـيّ المُعَاصِر»، بشِقَّيْه «التُّرَاثـيّ» و«الحَدَاثيّ»، يَحْتـوي على تَورُّماتٍ نظريّةٍ وإنْشائيّةٍ هَائِلَةٍ، أَنْتَجَتْ «إشْكَاليّةَ التُّرَاثِ والحَدَاثَة»، ممّا وَلَّدَ - بالضّـرورة - درجاتٍ عاليةً من الاحْتِقان والتّوَتُّرِ وعـدم الفَاعِليّة الحياتيّة والمُجْتمعيّة والتّنْمَويّـة، وفي الوَقْت نفْسه تَبْدُو «حياة المُجْتمعـات العربيّة» وكأنّها نَمَطٌ مُعَاصِرٌ يعيشُ زمانه عبْر «ثقافـة التّكْديس» و«الْتِقاط المفاهيم» و«حُمَّى الاسْتِهْلاك»، ولكنّها في الوَاقِع خَاويَـةُ الوِفَاضِ عبْر افْتِقَارِهَـا لـ«أدوات التّنْمية» و«ثقافـة العمل» و«عناصِـر الإنْتاج».

وهكذا نجـدُ أنّ السّاحة الفِكْريّة تَكْتَظُّ بالنّظريّات والأيديولوجيّات والسِّجَالات وصَرْعَاتِ «الحَدَاثَـة» المُخْتلفة، ولكنّها تَفْتَقِرُ إلى «التَّخْطيط المَنْهَجـيّ» والخِبْرَةِ العمليّة والتّفاعُلِ الحقيقيّ على أرْض الحياة والوَاقِع والمُعَايَشَة، وهو - بطبيعته - تفاعُلٌ تلاقُحيٌّ وتراكُميٌّ وتكامُلـيّ. ومـن الوَاضِح أنّ لهذا الصِّـرَاعِ آثاراً سَلْبيّةً عميقةً فـي «المُجْتمعات العربيّة»، وهـو من أبْرز الأسْباب المُؤدِّية إلى تَفَاقُم «إشْكَاليّة التّنْمية»؛ ولذا فمن الضّروري تَحْقيقُ «التَّوَازُن» عبْر إيجاد أرْضيّةٍ مُشْتَرَكَةٍ تَهْتَمُّ بتأْمين المصالِح المُشْتَرَكَة، وخِدْمَةِ المصْلحة العامّة، وتَعْميقِ قنوات الحِوار والجِوار بين أطْرافِها.

إنّ المَدْخَلَ إلى «فَكّ الاشْتباك» هو عبْر إيجاد ما يُمْكِنُ أنْ نُسَمِّيه «القانون الصِّفْريّ» للعَلاقَـةِ بين «التُّـرَاثِ» و«الحَدَاثَة»؛ ففي «فيزيـاء الدِّيناميكا الحراريّـة» يُوجَدُ مِثْل هذا القانـون الذي يَسْبِقُ «القوانين الثّلاثة للدَّينامِيـكا الحراريّة»، ونُعِتَ بـ«القانون الصِّفْريّ» لأنّه يُؤسِّسُ لها، ويُمَثِّلُ اللّبِنَةَ الأسَاسَ لتَحْديدِ مُوَاصَفَاتِهَا، وبِناء نِظَامِهَا النّظريّ والعمليّ. وبهـذا يكونُ «القانـونُ الصَّفْريُّ» - في «جَدَلِيّةِ التُّرَاثِ والحَدَاثَـة» - القَاعِدَةَ التي تَسْتَنِدُ إليها التّصـوُّراتُ والتّوقُّعاتُ والاسْتِشْرافاتُ والبرامِج، وتتوافـقُ حولها الأطْرَافُ لتَحْقيقِ المَقَاصِـد التّنْمَويّة والاسْتِقْـرار المُجْتمعيّ. من هذا المُنْطلق فإنّنا نَحْتَاجُ - في «إشْكَاليّة التُّـرَاث والحَدَاثَـة»- إلى «قانونٍ صِفْـريٍّ»، وبدهيّةٍ أُولى، وأَرْضيّةٍ مُشْتَرَكَـة، يَنْطَلِقُ منْها «العمـل العربـيّ الثَّقافـيّ»، ويَسْتَنِدُ إليها في تطـوُّرِه الفِكْريّ، وآليّاتـه العمليّة، ومساقاته الثَّقافيّة، وطُموحاته التّنْمَويّة.

إنّ هـذا «القانـون الصِّفْـريّ»، الـذي نَعْتَبِـرُهُ المَدْخَـلَ إلى حَـلّ «إشْكَاليّـةِ التُّرَاثِ والحَدَاثَـة»، لا يُمْكِـنُ له أنْ يَتَجَلَّى - في الأَلْفيّة الثّالثـة - إلاّ عبْر نَمُوذَجٍ حَيٍّ لما يُمْكِنُ أنْ نُسَمِّيه «نَمُوذَج التَّوَافُقِ التّنْمَـويّ»، فتكون «المعاييرُ التّنْمَويّةُ» بأُسُسِهَا العِلْميّة المُنْضَبِطَة هي «الحَكَمُ» في هذا الصِّرَاعِ المُحْتَدِم، فلعلّ «التّنْمية» تَصْنَعُ ما عَجِزَتْ عنه الصِّرَاعَاتُ اللفْظيّـة، والمُعَلَّقَاتُ الكلاميّـة، والسِّجَالاتُ الإعْلاميّة، والتَّقَلُّبَـاتُ الفِكْريّة، والسّياساتُ المُتَعَـدِّدَةُ المَشَارِب، ليتحقَّقَ ما أشار إليه مالك بن نبيّ بقوله: (إنّ الذي يَنْقُصُ المُسْلِمَ ليسـ مَنْطـق الفِكْرة، ولكن مَنْطـق العمل والحركة، وهـو لا يُفَكِّرُ ليعمل بَـلْ ليقول كلاماً

مُجَـرَّداً، بَلْ إنّه أكْثر من ذلك يُبْغِضُ أولئك الذيـن يُفَكِّرُون تَفْكيراً مُؤثِّراً، ويقولون كلاماً مَنْطِقيّاً من شَأنه أنْ يتحوَّلَ في الحال إلى عملٍ ونشاط)[٢٨].

مـن المُهِمّ - إذاً - أنْ يتحقَّقَ الالْتِقاءُ بين «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَةِ» على «صعيدٍ تَنْمَوِيٍّ» يَحْرِصُ على تَرْسيخِ «القِيَمِ التّنْمَوِيّة»؛ فيَهْتَمُّ «الحَدَاثيّون» بالمعاني الحقيقيّة لـ«الحَدَاثَة»، ويَلْجَـأُ «التُّرَاثيّون» إلى اسْتِدْعَاءِ الجَوانِبِ العَقْلانيّـة، والقِيَمِ العمليّة، والتَّسَامُحِ الفِكْريّ، وتَغْليبِ المصالِح، واخْتيارِ «أَخَفّ الضَّرَرَيْن»، لتوظيفِها في أُطُرٍ حديثةٍ ومُعْطياتٍ عَصْريّةٍ وإنْجـازاتٍ حياتيّـةٍ واجْتماعيّةٍ واقْتصاديّـةٍ للتّصدّي للتّحدّيات القَائِمَـة، ولتَخْفيفِ حِدَّةِ الصِّـرَاعِ بين «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَـةِ» التي يَقْبَعُ مُعْظمُهَا في مناطِـق كلاميّةٍ، واسْتِفْزازاتٍ مُتَبَادَلَـةٍ، ومحـاولاتٍ للهَيْمَنَـةِ الأَحَادِيّة، دون أنْ يَنْتُـجَ عن ذلك أيُّ مَـرْدودٍ إيجابيٍّ على الصَّعيـدِ الإنْتاجـي والمُجْتمعـيّ والتّنْمَويّ والفِكْـريّ. إنّ ميزة «نَمُـوذَجِ التَّوَافُقِ التَّنْمَـوِيّ» أنّنا نتحـدَّثُ عن آليّاتٍ تتحـرَّكُ على الأَرْضِ قَابِلَةً للتّقْويـمِ والمُرَاجَعَةِ والتّمْحيص، لتُضِيفَ إلى المُجْتمـعِ إنْجازاتٍ مَلْمُوسَةٍ - على الأصْعِدَةِ السّياسيّـة والاقْتصاديّة والتّعْليميّة والاجْتماعيّة - عبْـرَ موازين دقيقةٍ تَسْتَهْجِنُ التّشنُّـجَ والتَّطَرُّفَ والانْكِفَاءَ والانْغِـلاقَ والتّغْريبَ والانْبِهَارَ والاسْتِفْزازَ والإثَارَةَ المُفْتَعَلَة.

٤-٦-١- ب) مُقَارَبَةٌ علْميّةٌ لـ«نموذج التَّوَافُق التّنْمَوِيّ»:

نظـراً لأنّ التّوجُّـهَ الرّئيسَ لهـذا الكِتَاب هو التّأْسيسُ للمَوْقِعِ الصّحيـح لـ«الثَّقافة العِلْميّة» في قَلْبِ «الثَّقافة المُعَاصِرة»، وتَأْصيلُها في القَوالِبِ الفِكْريّة والمُجْتمعيّة، والتّأْكيدُ علـى أهميّة مَنْحِهَا أولويَّتهـا المَفْقُودة في «الثَّقافة العربيّة»، وإبْـرَازُ دَوْرِهَا المِحْوَرِيّ في تَفْعيـلِ «الحركـة التّنْمَويّة»، فلعلّ من المُناسِـب أنْ نضع «إشْكَاليّةَ التُّـرَاثِ والحَدَاثَة» في مُقَارَبَةٍ تَتَوَسَّلُ «الفِكْرَ العِلْميّ»، وتتماهى مع إنْجازاته.

إنّ القَفْـزَةَ الفِكْريّـة والعِلْميّة الكُبْـرى، التي أَحْدَثَهَا ألبـرت آينشتاين في «النَّظريّة النِّسْبِيّة العَامّة» في وَرَقَتِهِ العِلميّة التي نَشَرَهَا في عام ١٩١٥م وتَتَعَلَّقُ بـ«ظَاهِرَةِ الجَاذِبِيّة»،

هـي أنّه نَقَلَ«ظَاهِـرَةَ الجَاذِبِيّة» من حالها عنْد إسحاق نيوتن كقُـوّةِ تَجَاذُبٍ تُؤثّرُ عن بُعْدٍ بين كُلِّ الأجْسَامِ الماديّة، إلى خاصِيّةٍ هَنْدَسِيّةٍ في «الفضاء الزَّمْكَانيّ» ذي الأرْبعة أبْعاد: (ثلاثةُ أبْعَادٍ مَكَانِيّةٌ، وبُعْدٌ زَمَنِيٌّ وَاحِد)، حيث اعْتَبَرَ آينشتاين أنّ وجود جِسْمٍ مادّيٍّ يُؤدِّي إلـى حُدُوثِ تغيُّراتٍ في «الزَّمان» و«المكان»؛ أَيْ يُؤدِّي إلى انْحِنَاءٍ في «الفضاء الزَّمْكَانيّ» المُحِيـطِ بالجِسْم؛ فتَنْزَلِقُ الأجْسَامُ المادِّيّةُ المُجَاوِرَةُ لهذا الجِسْمِ مُتَّجِهَةً نحوه، وتَعْتَمِدُ شِدَّةُ هذا الانْحِنَاءِ وعُمْقُهُ على كُتْلَةِ الجِسْم؛ فكُلّما زَادَتْ الكُتْلَةُ زَادَتْ شِدَّةُ الانْحِنَاءِ، ممّا يَأْسِرُ حركة الأجْسَامِ المُجَاوِرَةِ لتَنْزَلِقَ على المَسَارِ الأسْهَلِ الذي تَقْتَضِيه طبيعةُ التَّحَدُّبِ أو الانْحِنَاء، وهذا التّأثيرُ هو الذي نُطْلِقُ عليه اسْم «الجَاذِبِيّة».

ووفْـق هـذه النّظريّـة فـإنّ «الزَّمان» و«المـكان» لا وجود لهمـا في غِيَـابِ الأجْسَامِ المادّيّة؛ وهكذا يُمْكِنُ أنْ نقول إنّه كما يقومُ «الجِسْمُ المَادِّيُّ» بتَشْكِيلِ «الفضاء الزَّمْكَانيّ» حولـه، ويُحَرِّضُ الأجْسَامَ الأُخْرى على الانْزِلاقِ نحوه علـى المَسَارِ الأسْهل، فإنّ «التّنْمية الحقيقيّة» هي التي تُشَكِّلُ الفضاءات الاجْتماعيّة والثّقافيّة والاقْتصاديّة وغيرها، وتَفْرِضُ مُعْطياتِهـا وحقائِقهـا، وتُكَرِّسُ شُرُوطَهَا العَقْلانيّـة والعِلْميّة والإنْتاجيّـة، لتَنْزَلِقَ نحوها الأطْـرَافُ المُخْتلفـةُ والمُعْطياتُ المُتَنَوِّعَـة، وتَتَأَثَّرُ بها الطُّرُوحَـاتُ المُتَداوَلَةُ والمفاهيمُ السّائِدَة. إنّ هذه «المُقَارَبَةَ الفيزيائيّة» لخصائِص «نَمُوذَجِ التَّوَافُقِ التّنْمَوِيّ» تَعْنِي أنّه كما يَخْتَفِـي «الزَّمان» و«المكان» في غِيَابِ «الجِسْمِ المَـادِّيّ»، فإنّه دون وجود «تَنْمِيةٍ حقيقيّةٍ» فَاعِلَةٍ على الأرْض تَلْتَفُّ حولها الفضاءاتُ الفِكْريّة والمُجْتمعيّة المُخْتلفة، لا يُصْبِحُ هناك مَعْنىً «تَنْمَوِيّاً»، أو «نَهْضَوِيّاً»، للطُّرُوحَاتِ «التُّرَاثيّة» و«الحَدَاثيّة»، ولا يُوجَدُ أيُّ دَلالاتٍ على فَاعِليّتِهَا في «الحَرَاكِ التّنْمَوِيّ»، وهي لن تَسْتطيع التّأْثير - إيجابيّاً - في الوَاقِع، وبالتّالي يُصْبِحُ الصِّرَاعُ الدَّائِرُ في السّاحة هو، كما قُلْنَا، «صِرَاعٌ حول العَدَم».

٤-٦-١-ج) من «التَّوَافُق التَّنْمَوِيّ» إلى «الثّقافة التَّنْمَوِيّة»:

إذا كان محمـد عابـد الجابـريّ يـرى أنّ المُهِمّةَ الأولـى المَطْرُوحَةَ علـى السّاحة العربيّـة الرّاهِنَـةِ هـي تَحْقيـقُ (الاسْتِقْلال التّاريخـيّ التّـام)[٦٧] للـذّاتِ العربيّة الذي

فَقَدَتْـهُ بسبب «الصِّرَاعِ بين التُّرَاثِ والحَدَاثَـة»، فإنّ كُلَّ الحُلُولِ تَبْقَى تَنْظيريّةً ما لم يكنْ المُنْطَلَـقُ الأسَاسُ هو تَحْقيق «الاسْتِقْـلال التّنْمَويّ» الذي يَحْتَـاجُ - أوّل ما يَحْتاج - إلى «ثقافـةٍ تَنْمَويّة». وهكـذا تَنْتَصِبُ أمامنا حالـةٌ وَاضِحَةٌ لـ«الثّقافة» بعناصِرهـا «السَّلْبيّة» و«الإيجابيّة» (انْظر: الفَصْل الثّاني)، وما دامتْ «قَاطِرَة النَّهْضَة» لم تتحرَّكْ بفَاعِليّةٍ على صعيـد «المُجْتمعات العربيّة»، فإنّ هذا دَلالَةٌ بَيِّنَةٌ على غَلَبَـةِ «العناصِر السَّلْبيّة»، وتَفَاقُم تَأْثيرِ «البُعْد الزَّمْكَانيّ» الذي تطرَّقنا إليه في الفَصْل الثّالث؛ ومن هنا كان يَنْبَغِي أنْ تَهْتَمَّ «الإسْتراتيجيّاتُ التَّنْمَويّةُ» بتَأْصيلِ «العناصِر الإيجابيّة» وتَقْليصِ آثار «العناصِر السَّلْبيّة» - قَـدْر الإمْكان -. وبينما يَعْكِـفُ المُثقَّفون والمُجْتهدون والمُفكِّـرون على عمليّات تَحْليل «التُّـرَاث» وتَنْقيتـه ومُراجَعَته، ويَعْكِـفُ آخَرون علـى اسْتِدْعَاءِ مفاهيـم «الحَدَاثَة»، وكِلا العَمَلَيْـن مَطْلُوبان وضروريّان في التّلاقُحَاتِ الفِكْريّة المُعَاصِـرة، إلاّ أنّ المُهِمّ أنْ نَسْعَى إلـى اسْتِيعابِ ذلـك «العُنْصُرِ الرِّيادي المُحَرِّك» لهذا العُصْـرِ وإنْجازاتِه، وهو «العُنْصُرُ الغَائِـبُ» في فِكْرِنَا وحياتِنـا وثقافتِنا، ألا وهو «الحركة العِلْميّـة - التّقنيّة»؛ بَلْ أَذْهَبُ إلى أبْعَـد من ذلك، فأقولُ إنّ دَمْجَ هذا «العُنْصُـرِ الغَائِبِ» في تَحْليلنا، هو الذي سيجعلُ لهذه التّحْليلات والدِّراسات في عَالَم «التُّرَاثِ» أو «الحَدَاثَةِ» أيَّ مَعْنَىً تَنْمَويٍّ، أو دَلالَةٍ نَهْضَويّةٍ، في «الأَلْفيّة الثّالثة».

ذلـك «العُنْصُـرُ الغَائِبُ» هو ما يُشيرُ إليـه محمد عابد الجابـريّ بقوله: (ما زالتْ ثقافتنـا مِثْلها فـي ذلك مِثْل جميع مَرَافِـقِ حياتنا الاقْتصاديّة والاجْتماعيّـة والسّياسيّة، لـم تَسْتَوْعِبْ بعْد اسْتِيعاباً فَاعِلاً أُسُسَ الحضـارة المُعَاصِرة، أُسُسها العِلْميّة والتِّقْنيّة، لا علـى مُسْتوى الفِكْر والتّفْكير ولا علـى مُسْتوى العِلْم والتّغْيير، إنّنا في هذا المُسْتوى وذاك مـا زِلْنا نعيش «صَدْمَةَ الحَدَاثَة» علـى مُسْتوى الفِعْلِ ورَدّ الفِعْلِ اللذيـن يُحَرِّكُهُمَا التّنَافُرُ والتَّنَاقُضُ وليـس التَّفَاعُلُ والتَّكَامُل. إنّ هـذا يَعْنِي أنّ ثقافتنا ما تـزالُ مَحْكُومَةً إلى حَدٍّ بعيـدٍ ببُنَاها التّقْليديّـة الجَامِدَةِ وأنّ هذه الأخيرة لم تَتْرُكْ بعْد مكانها لبُنًى حديثةٍ قَادِرَةٍ على أداء وظيفة البُنى القديمة على مُسْتوى الحِفَاظِ على الهُويّة والخُصُوصِيّة، وقَادِرَةٍ في

الوَقْت نفْسه كذلك على اسْتِيعابِ الجديد، كُلّ جديدٍ، على مُسْتوى العِلْمِ والتِّقانةِ اسْتِيعاباً إيجابيّاً فاعِلاً) [٥٩].

وأمّـا المَخْرَجُ من هـذه «الإشْكَاليّة» فلن يكون إلاّ بالجَمْعِ بيـن «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَةِ» فـي تَوَازُنٍ وتَوَافُـقٍ، ونَلْمَسُ الخُيُـوطَ العامّةَ لهـذه الرُّؤية في ما طَرَحَهُ لـؤي صافي بأنّ: («الأَصَالَـة» و«التّجْديـد» ليسـا مَفْهُومَيْن مُتَقَابِلَيْـن كما يَظُنُّ البعْض، بَـلْ هما مَفْهُومان مُتَكامِلان، فلا تَجْديدٌ حقيقيٌّ دون أَصَالَةٍ تَرْبِطُ الحَاضِرَ بالماضي، وتَبْنِي المُسْتَقْبَلَ على إنْجـازاتِ السَّلَف) [١٦]. الرُّؤيـةُ نفْسُها تَتَكَرَّرُ لدى برهان غليون، وهـو يُفَنِّدُ «رُدود الفِعْل» إزاء «الضَّغْـطِ العَوْلَمِيّ» علـى «الهُويّة العربيّة» فيقول: (الدِّفَاعُ عـن هُويّتنا لا يتحقّقُ من خلال الحِفَاظِ عليها كما هِيَ، ولكن من خلال إعادة بِنائها من أُفُقِ المُسْتَقْبَل، وفي إطار العَوْلَمَةِ أو الثَّوْرَةِ العِلْميّة التِّقَنيّة، أيْ بِناء العَالَميّة فيها) [٤١].

إذاً لا مَخْـرَجَ مـن هـذه «الإشْكَاليّـة» إلاّ بحركـةٍ تَـدِبّ علـى الأرْض، مُتَّجِهَةً نحو «المُسْتَقْبَـل»، ومُدْرِكَةً لطبيعة «العَلاقَةِ الجَدَليّة» بين «التُّرَاثِ» بقِيَمِهِ وأَخْلاقِه ومفاهيمِه، و«الحَدَاثَةِ» بعناصِرهـا التّنْمَويّة ومُقَوِّماتِها الاجْتماعيّة وأُسُسِهَا المُعَاصِرة؛ فتتشكَّلُ هذه «العَلاقَـةُ العُضْويّـة» وتَتَبَلْوَرُ عبْـر برامِجِ عمليّةٍ، وآليّـاتٍ تَنْمَويّةٍ، تَدْفَـعُ بالمُجْتمعات إلى الانْخِرَاطِ في نِظَـامِ «الحياة المُعاصِرَة» وإنْتاجيّته وديناميكيّته، ووَضْعِ مَشْروعاتٍ فِكْريّةٍ نَشِطَةٍ، وفَعّاليّاتٍ ثقافيّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، تُرْسِي دعائِم التّلاقُحِ بين «التُّرَاثِ» و«الحَدَاثَة».

إذاً الحاجـةُ ماسّةٌ إلى «مَنْظُـورٍ تَنْمَوِيٍّ» ذي معايير صَارِمَةٍ لهـا مُقَوِّماتها العِلْميّة، وضَوابِطهـا التّنْظيميّة، ومُنْطلقاتهـا التّنافُسيّة، ليَنْأَى بـ«الإشْكَاليّة» عـن الجَدَلِ العَبَثِيّ، والصِّرَاعـاتِ الكلاميّة، ورُكُـوبِ المَوْجَـاتِ الاسْتِفْزَازيّة، وليُكَرِّسَ جُهُـودَهُ في مضامين تَنْمَويّـةٍ بَحْتَةٍ، وآليّاتٍ عمليّةٍ دقيقـةٍ، وحِساباتٍ إنْتاجيّةٍ مُنْضَبِطَةٍ، تَجِـدُ تَعْبيرها الفَاعِلَ علـى الأرْض؛ وفي الوَقْت ذاته يتفاعلُ هـذا «المَنْظُور التّنْمَوِيّ» مع بيئته سَواءً على صعيد الاحْتياجـات العِلْميّة، أو المَوارِد المُتاحَـة، أو المُشْكلات التِّقَنيّة، أو التّكامُل الوظيفيّ، أو التّجارب المُتَبادَلَة، أو القِيَم الحياتيّة التي تَصْطَبِغُ بها البِيئة، ويَتَحَلَّى بها المُجْتمع.

بطبيعة الحال فإنّ «المَنْظُور التّنْمَوِيّ» مَنْظُورٌ يَنْقُدُ نَفْسَهُ قبل أنْ يَنْقُدَهُ الآخَرون؛ لأنّه أحْرص من غيره على نجاح التّجْربة، وتَطْوير مُعْطياتها، وإرْسَاءِ قَواعِدِهَا، وتَصْحيح مساراتِها؛ وهو - من مُنْطَلَقِ أُسُسِهِ العِلْميّة - مَنْظُورٌ لا يُزْعِجُهُ النّقْد - أيّاً كان مصْدره -؛ لأنّه يُدْرِكُ أنّه لا تُوجَدُ تَجْربةٌ بشريّةٌ بَلَغَتْ الكمال لتكون عَصِيّةً على النَّقْد، وهو لا يَدْخُلُ في صِرَاعاتٍ لَفْظيّةٍ، ومُمَاحَكاتٍ كلاميّةٍ، ومُصَادَمَاتٍ مُجْتمعيّةٍ؛ لأنّه يَعْلَمُ أنّ أحْكامه - في نهاية المطاف - تَخْضَعُ لتلك المعايير الدّقيقة التي تُمَيِّزُ «العمل التّنْمَويّ» الصّادق عن غيره من أشْكالٍ لا تَصْمُدُ كثيراً أمام حقائق «الحياة» وتحدّيات «الوَاقِع» وشُرُوط «التّنْمية».

يقودُنا ذلك - بالضّرورة - إلى مَفْهُوم «الثّقافة التّنْمَويّة» اللازِمَةِ لتَحْقيق ذلك «التّجَانُسِ الثّقافيّ» بين المُجْتمع وعَصْرِه لتوليد عناصِر دَاخِليّةٍ مُتَوَافِقَةٍ مع التّرْكيبة الوِجْدانيّة والإيمانيّة والفِكْريّة والعمليّة بحيث يُثْري بعْضُها بعْضاً، ويتحقّقُ «التّوَازُن» بين مُرَكَّبَاتِ «الثّقافة» ومُكَوِّنَاتِهَا ليكون مِفْتَاحاً قَادِراً على تَحْقيقِ «الاسْتِجَابَةِ» الفَاعِلَةِ أمام «التّحَدِّيات» التي تَعْتَرِضُ مسيرة مُجْتمعاتها، ومَدْخَلاً إلى العَتَادِ والذّخيرةِ اللاّزِمَيْن للتّواؤم مع مُتطلّبات مراحل «التّنْمية»، وتَحْقيقِ تطلُّعات الإنْسان بأبْعادِها الوِجْدانيّة والعَقْليّة والمعيشيّة والرُّوحيّة والنّفسيّة؛ فكُلّما تَنَوَّعَتْ مُقَوِّمَاتُ «الثّقافة» وتفاعلتْ عناصِرُها، كان ذلك مُؤشِّراً على قُدْرَةِ تلك «الثّقافة» على الاسْتِمْرَارِ والنُّموّ والفَاعِليّةِ لتُحَافِظَ على أنْمَاطِ الحياة، وتُطَوِّرَ إمْكاناتِها، وتُجَدِّدَ خلاياها، وتَدْعَمَ المُقَوِّمَاتِ المُتَعَدِّدَةِ والمُعْتَمَدَةِ للمُجْتمعِ الحديث.

٤-٧) «التّنْمية الحقيقيّة» لا تَسْتَعْدِي أحداً:

إنّ «أَسْباب التّنْمية» بطبيعتِها مُحايدةٌ فهي لا تَنْحَازُ لطَرَفٍ دون آخَر، وهي ليستْ حِكْراً على أحدٍ، ومن أَخَذَ بها حَقَّقَ نتائِجَهَا، ومن أَخْفَقَ فلا يلومنَّ إلاّ نَفْسَه؛ فاحْتِرامُ العمل وإتْقانُه، والتّخْطيطُ الجادُّ، والتّنْفيذُ الأمين، وتَقْديرُ الوَقْت وإدارتُه، ومُحارَبةُ الفساد بأشْكاله، وطَلَبُ العِلْم النّافِعِ بأنْواعه، وتَأْصيلُ مكانةِ الإنْسان وكرامته، وتَكْريسُ مَصْلَحَةِ المُجْتمع، والتّفاعُلُ الإيجابيّ مع أعْرَافِه؛ كُلُّها قِيَمٌ تَنْمَويّةٌ أساسٌ، وكُلُّها أسْبابٌ

يَتَعَـرَّفُ عليهـا «العَقْلُ السَّويُّ» قبـل أنْ يُؤكِّدَهَا ويَدْفَعَ بها قُدُماً «العَقْـلُ التَّجْريبيّ»، وكُلُّها مُقَوِّماتٌ تَجْتَمِعُ في غَرْسَةٍ طيّبةٍ يَحْرِصُ عليها المُسْلِمُ قبل غيره؛ امْتِثالاً لِقَوْلِ المُصْطفى – صلَّى الله عليه وسلَّم –: «**إذا قَامَتْ القِيامَةُ وفي يَدِ أحدكم فَسِيلَةٌ فليَغْرِسْهَا**»[٦٩].

إذا تأكَّدَ لنا أنّ «قِيَمَ التّنْمية» لا تُحَابِي أحداً، فإنّ ذلك – بالضّرورة – يُبَيِّنُ أنّ «قِيَمَ التّنْمية» أيضاً لا تَسْتَعْدِي أحداً؛ فأوّلُ «شُرُوطِ التّنْمية» أنْ تَتَحَرَّكَ في مَنْظُومَةٍ مُتَجَانِسَةٍ، وتَنْدَفِـعَ بإرادةٍ جماعيّـةٍ، وتَتَقَوْلَبَ في مَنْظُورٍ شَامِلٍ يُوَفِّقُ بيـن الجُزْئيّاتِ والكُليّات. وأمّا أولئـك، الذيـن ملؤوا الدُّنْيـا صُراخاً حول «حَدَاثَـةٍ» يرون أنّـه يَنْبَغِي لهـا أنْ تَنْسِفَ قِيَمَ المُجْتمـع، وصَالُوا وجَالُوا مُتَسَلِّحيـن – بانْبِهَارٍ مُنْبَطِحٍ – لمُصْطلحاتٍ برَّاقَةٍ اسْتَوْرَدُوهَا، ومفاهيـم غائِمَةٍ اسْتَجْدُوهَا، وراحـوا يَتَأَبَّطُونَهَا في كُلِّ مَحْفَلٍ، فإنّهـم قد أخذوا القُشُورَ مـن تجارِبِ الغَـرْب، وانْصَاعُـوا لشُرُوطِ تلـك المُجْتمعـات وظُرُوفِهَا، ورَبَطُـوا مُسْتَقْبَلَ مُجْتمعاتِهـم بتاريخ غيرهم وإرْثِه، واسْتَفَـزّوا بيئاتِهم، واسْتَعْدَوا النّاس؛ وكُلُّ ذلك – دون شَكٍّ – هو العدوُّ الأوّلُ لـ«التّنْمية».

ويتأكَّـدُ «الإطارُ الثّقافي للتّنْمية» لدى عبـد الخالق عبد الله[٩] بقوله: (لقد أَظْهَرَتْ التّجـارِبُ العمليّـةُ أنّ أيَّ إسْتراتيجيّةٍ تَنْمَويّةٍ تُسْقِطُ من حِساباتِهـا «البُعْدَ الثّقافيّ» تكون عُرْضَـةً لتوليـد الاغْتِـرَابِ الحضـاريّ والشِّقَـاقِ الاجْتماعـيّ واللّامبالاة وحتّـى العَدَاءِ لمَجْهُودَاتِ التّنْمية)؛ وبهذا يَخْلُصُ عبد الخالق عبد الله إلى نتيجةٍ مُهمّةٍ وهي أنّ: (تعثُّر البرامِج التّنْمَويّة السّابقة يعودُ إلى تَجَاهُلِهَا «البُعْدَ الثّقافيّ»). إنّ «التّنْمية» التي لا تَسْتطيعُ أنْ تَنْطَلِـقَ من أحْشَاءِ مُجْتمعِها، وتَتَمَثَّلَ خَصَائِصَهُ وقِيَمَهُ ومُنْطَلَقَاتُهُ، هي – بالضّرورة – تَنْميـةٌ هَشّـةٌ، سرْعان ما تَذْرُوهَا الرّيـاح وتَفْقِدُ بريقها؛ وبطبيعة الحـال ليستْ «التّنْمية» هـي الإجْماع علـى رُؤيةٍ وَاحِدَةٍ، فليس ذلك من سُنَنِ الله فـي خَلْقِه، ولكنّها الحِرْصُ على التَّمْييزِ بين تلك المُتطلَّبات الجَوْهَريّة لـ«التّنْمية» بمعاييرِها العِلْميّة وحقائِقها التّجْريبيّة وثوابتِهـا الثّقافيّة، وبين تلـك الآراء التي هي – في أحْسن أحْوالها – مُجَرَّد آراءٍ شَخْصيّةٍ وانْطِباعـاتٍ آنيّةٍ، وفي أسْـوأ أحوالها هي انْسِيـاقٌ وراء هوى النّفْس، ورَغْبَـةٌ في مُخالَفَةِ

المَأْلُـوفِ والمَقْبُـولِ بدعْوى «إبْدَاعٍ مُزَيَّـفٍ» بَحْثاً عن شُهْرةٍ كاذِبَـةٍ، أو انْسِياقاً وراء بُرُوزٍ إعْلاميٍّ خَادِعٍ.

ومـن هنا يَنْبَغِي التّأْسيسُ لـ«ثقافةٍ تَنْمَويّةٍ» تَأْخُذُ في الحِسْبـان اعْتِباراتِ «التّنْمية» وضَـرورات «العَصْر» ومُقْتَضياتِ «الواقِع»؛ فتكونُ ثقافةً مُتآلِفَةً مع المُتَغَيِّرات، ومُتَجَانِسَةً مـع العَصْر، ومُسْتَوْعِبَةً لمُعْطيـاتِ «الحركة العِلْميّة - التّقنيّة» وشُرُوطِهَـا، ومُؤصِّلَةً لقِيَم الأُمّـةِ وهُويّتِهَـا، ومُواكِبَـةً لتطلُّعاتِ المُجْتمـع وطُمُوحاتِه. ولا شكّ فـي أنّ تَحْديدَ الأُسُسِ والخَلْفيَّاتِ والمُنْطَلَقَاتِ المُرْتَبِطَةِ بأيِّ قضيّةٍ هو أَمْرٌ لازِمٌ لبَلْوَرَةِ الإسْتراتيجيّات، وتَحْديدِ الآليّاتِ اللاّزِمَةِ للتّعامُلِ معها، ومُعَالَجَةِ إشْكَالاتِها، وتَطْويرِ إيجابيّاتِها؛ ولذا فإنّ مُصْطلح «الثّقافة التّنْمَويّة» يَحْتَاجُ منّا إلى وَقْفَةٍ مُتَأنِّيّةٍ تُقَيِّمُ ماهيّتَه، وتُحَدِّدُ مُقَوِّمَاتِه، وتَتَعَرَّفُ على طبيعتِه، وتُؤسِّسُ أَرْضِيَّتَه، وهذا ما سَنَسْعَى إليه في الفَصْلِ التّالي.